EXEMPLAIRES D'ARCHIVES
FILE COPY
A retourner / Return to Distribution C. 111

PROVISIONAL
A/39/PV.96
7 January 1985
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة التاسعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والتسعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاربعاء ، ١٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٤ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس :	السيد لوساكا	(زامبيا)
ثم :	السيد غوموسيو غرانيير (نائب الرئيس)	(بوليفيا)

الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية [٨٠]

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

84-64572/A

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٠

البنـد ٨٠ من جـــدول الأعمال

الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كما يذكر الأعضاء ، قررت الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة عقد جلسة عامة اليوم للاحتفال ، بناء على توصية المجلس الاقتصادى والاجتماعي في قراره ١٩٨٤/٦٤ ، بالذكرى العاشرة لاعتماد ميثاق حقـــوق الدول وواجباتها الاقتصادية .

منذ عشر سنوات مضت ، اعتمدت الجمعية العامة ميثاق حقوق الدول وواجباتهـــا الاقتصادية . ويتيح هذا الاحتفال فرصة قيّمة لتقييم الطريقة التي عمل بها النظـــــام الاقتصادى العالمي خلال الحقبة الماضية . وينبغي أن نركز في هذا التقييم على ما أنجـز وما لم ينجز وما ينبغي عمله لتعزيز التعاون الاقتصادى الدولي .

لقد كانت المقدمة المنطقية الأساسية لميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، ومازالت ، النهوض بالتنمية الاقتصادية والتعاون الاقتصادى الدولي . وتعلن الوثيقة بـين جملة أمور أخرى أن واجب جميع الدول أن تقيم علاقاتها الاقتصادية المتبادلة فيما بينهـــا بشكل يأخذ في الحسبان مصالح البلدان الأخرى .

Digitized by UNOG Library

ويجب النظر الى العملية التي أدت الى اعتماد ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، في اطار أوسع نطاقا من الجهود التي توجت منذ بضعة شهور مضت باعتماد وثيقة ذات صلة ، هي اعلان وبرنامج العمل الخاص باقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

ان الأزمة الاقتصادية التي نشبت في بداية السبعينات أوجدت ادراكا جديدا بضرورة التزام المجتمع الدولي بادخال تغييرات هيكلية على النمط الذي تمارس من خلاله العلاقات الاقتصادية الدولية . لذا كانت المقررات التي اتخذتها الجمعية العامة في عام ١٩٧٤ ضرورية لصالح عالمنا المتكافل .

ولا يزال من المفيد اليوم ، أن نؤكد على أن الأمور التي تؤثر على العلاقات الاقتصادية بين الأمم لا يمكن أن تسترشد بالاعتبارات الضيقة أو الآفاق ذات المفاهيم المحدودة . ان المؤسسات التي تلعب دورا أساسيا في هذه المجالات ، يجب ألا تعمل فقط في الاطار الاقليمي الذي شكلت على أساسه بل بالأحرى يجب أن تستجيب لاحتياجات ومتطلبات التغيير للبلدان والشعوب التي تخدمها الآن .

وقد تكون الأهمية المتزايدة للبلدان النامية ككل ، في الاقتصاد العالمي ، أهم عنصر بعينه يحدد الدعوة لاعادة تكييف أنماط العلاقات الاقتصادية الدولية . فالبلدان النامية توفر سوقا لحوالي ربع صادرات البلدان المتقدمة . ونتيجة لذلك ، يؤثر النمو في البلدان النامية تأثيرا حميدا على اقتصادات البلدان المتقدمة النمو ، سواء من ناحية الطلب أو فيما يخص العمالة . وبالمقابل ، يكون لازدهار اقتصادات البلدان المتقدمة ، تأثير مباشر على المستقبل الاقتصادي للبلدان النامية . فباختصار ، يوضح تكافل اقتصادنا العالمي تماما ، ضرورة أن تكون التحسينات في الحالة الاقتصادية العالمية مهمة جماعية .

وقد أخذت الجمعية العامة زمام المبادرة عدة مرات خلال العقد الماضي لتحسين المناخ الاقتصادي العالمي . لكن نتائج تلك المبادرات كانت دون المتوقع . ولا تزال الحاجة الى الاستغلال الرشيد للموارد العالمية والتوزيع المنصف للفوائد الاقتصادية حاجة ذات أولوية ملحة ومستمرة .

Digitized by UNOG Library

تنظر الحكومات بصفة عامة الى ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية باعتباره تجسيدا لمبادئ رئيسية لا بد أن تحكم العلاقات بين الدول . كما أنه يعتبر أيضا تعبيرا معقولا عن الحاجة الى تنمية متسقة في الاقتصاد العالمي علاوة على توطيد السلم والأمن الدوليين .

وبهذه الروح ، أود بهذه المناسبة أن أناشد كل الدول ، النامية منها والمتقدمة على السواء ، أن تنفذ ذلك الصك الهام أى ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .

أعطي الكلمة الآن للأمين العام .

السيد الأمين العام (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : منذ عشر سنوات مضت، اعتمدت الجمعية العامة ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية . وكان اعلانا ذا أهمية دائمة ، صدر عن ادراك انه في عالم يتسم بالتكافل المتزايد ، لا يمكن حسم المشاكل الاقتصادية الدولية الا من خلال مزيد من التعاون متعدد الأطراف . ولئن كانت بعض المسائل التي تنجم عن هذا الاقتراض مما يمكن طرحة للمناقشة ، الا أن المبدأ الأساسي الذى يوضحه هذا الميثاق يتجاوز جميع الخلافات في المواقف والأولويات . ألا وهو مبدأ النهوض بنظام اقتصادى يستند الى الانصاف والسيادة المتكافئة والتكافل والمصلحة المشتركة والتعاون بين الدول جميعا ، بغض النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية .

لقد كانت السنوات العشر الماضية سنوات اضطراب كبير في المجال الاقتصادى. فهي قد زادت من تفاقم بعض الأوضاع الأليمة التي تواجه البلدان النامية ، كما أوضحت أيضا الحاجة الى مزيد من التعاون بصورة منتظمة بين الأمم . وفي مواجهة هذا التحدى يتوقع المجتمع الدولي من الأمم المتحدة أن تطور مفاهيم هذا التعاون وتحدد الوسائل الملائمة له . اذ أن هذه المنظمة هي المحفل الوحيد الذى يتيح دراسة واسعة النطاق لآفاق التنمية الطويلة الأجل ، وتصحيح أوجه الاختلال في العلاقات الاقتصادية الدولية. ولا يزال كثير من هذه المسائل الهامة التي تناولها ميثاق حقوق الدول الاقتصادية وواجباتها يرد على جدول أعمال الجمعية العامة . كما لا تزال مشاكل أقل البلدان نموا بين البلدان النامية مثار قلق خاص يحتاج الى اجراء عاجل. ويشهد اعتماد الجمعية العامة لاعلان بالغ الأهمية بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا على هذا القلق .

Digitized by UNOG Library

ان وجود الفقر في عالم اليوم ، تنجم عنه أزمات اقتصادية واجتماعية حادة متعاقبة للبلدان النامية . وهذا لا يشكل فحسب تحديا للضمير الدولي ، بل ويشكل تهديدا للاستقرار الدولي . ونحن لم نتوصل بعد الى تحقيق توافق آراء جديد بشأن المسائل الاقتصادية في ضوء حقائق الواقع السياسي والاقتصادي العالمي . وسيتطلب الأمر وقتا الى أن يظهر توافق الآراء هذا ، لكن عدم التوصل اليه يجب ألا يعوق احراز تقدم في المجالات الحيوية . واني أومن بأن اتخاذ اجراء ايجابي في هذه المجالات من شأنه أن يكون أفضل تأكيد للهدف المتمثل في ضمان مستقبل أكثر سلما ورخاء لجميع شعوب العالم .

السيد فيشر (النمسا) (رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره ١٩٨٤/٦٤ ، أن يوصي الجمعية العامة بأن تحتفل بالذكرى العاشرة لاعتماد ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية بطريقة لائقة وملائمة في جلسة عامة تعقد في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ اذ وافقت الجمعية العامة على توصية المجلس هذه ، أتاحت فرصة لتقييم ذلك الحدث ذي الأهمية التاريخية والنظر في صلته المستمرة بجهودنا الجارية للتصدي لتحديات التكافل الاقتصادي العالمي المتزايدة .

حاول واضعو ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية باصدارهم هذا الميثاق ، تزويد المجتمع الدولي بصك فعّال لاقامة نظام جديد من العلاقات الاقتصادية الدولية القائمة على أساس من الانصاف والسيادة المتكافئة وتكافل مصالح البلدان النامية والمتقدمة . وكان من المأمول أن يسهم تطور المبادئ الاقتصادية والاجتماعية نحو الوفاء بالحاجة الى علاقات دولية أكثر تكافؤا ، اسهاما رئيسيا في النهوض بقضية التنمية ودعم التقدم الاجتماعي في جو فسح من الحرية .

Digitized by UNOG Library

واليوم ، وبعد انقضاء عشر سنين على اعتماد ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، لابد أن نذكر أن الكثير من هذه الآمال والتطلعات لم يتحقق بعد ، وان الكثير من جهودنا الرامية الى النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بطريقة تستجيب حقا الى كل أبعاد عملية التغيير التاريخية هذه ، ما زال يجابه صعوبات أساسية يرجع بعض هذه الصعوبات الى ضخامة المشاكل الداخلة في المسألة وتعقدها . وبعضها الآخر يرجع الى تنوع المصالح واختلاف النهج والمفاهيم في السعي الى تحقيق عالم أكثر رخاء وسلما .

وبالرغم من اختلاف آرائنا حول الأسباب الكامنة وراء انعدام التقدم في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الملحة في العالم ، أعتقد أننا نتفق جميعا على ضرورة زيادة التعاون الاقتصادي الدولي الوثيق والفعال . وبهذا المعنى ، فان الاهداف الاساسية الكامنة وراء ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ما زالت صحيحة اليوم مثلما كانت قبل عقد من الزمان .

وبهذا المعنى أيضا ، ينبغي لنا أن نستفيد من هذه المناسبة لنكرس أنفسنا من جديد لتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية ، ولنستخدم بصورة أفضل الأمم المتحدة بوصفها أداة لهذا التعاون .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد احمد توفيق خليل ممثل مصر الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ .

السيد خليل (مصر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نلتقي اليوم في هذا المحفل لاحياء الذكرى العاشرة لاعتماد ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية عام ١٩٧٤ ، تنفيذا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ١٩٨٤/٦٤ الذي أوصى الجمعية العامة ، بين جملة أمور ، بالاحتفال بهذه المناسبة في دورتها التاسعة والثلاثين بطريقة مناسبة ولائقة وذلك في جلسة عامة . وما زلنا نذكر الكلمات البليغة للسيد لويس ايشيفريا ، الرئيس الاسبق للمكسيك ، الذي قال في مؤتمر الامم المتحدة الثالث للتجارة والتنمية المنعقد في سانتياغو في عام ١٩٧٢ :

Digitized by UNOG Library

" دعونا ننقل المبادئ المحددة للتضامن بين الافراد الى مجال العلاقات بين الدول ."

ثم اقترح فكرة ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية الذى اعتمدته الجمعية العامة بعد سنتين ودعته ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .

وفي ضوء الاهمية الحيوية ، بل والاثر المباشر لهذا الميثاق على العلاقات الاقتصادية الدولية ، فان الدول الاعضاء في مجموعة الـ ٧٧ كانت تأمل في احراز تقدم كاف في تنفيذ مواد الميثاق بالدرجة التي يبرر اعتماده منذ عشر سنوات اقامة احتفالات حقيقية بهذه المناسبة . واليوم علينا أن نكتفي باحياء ذكرى اعتماد الميثاق الذى ما زال بعيدا عن التنفيذ .

وبعد عشر سنوات من اعتماد الميثاق ، فان دولا متقدمة عديدة لم تتجاوز مرحلة ما يمكن أن يطلق عليه بلغة الامم المتحدة " مرحلة الاحاطة علما " بمواد هذه الوثيقة العالمية . ان الهوة بين ما يذكره الميثاق من عناصر مختلفة للعلاقات الاقتصادية الدولية وبين ما تم تنفيذه منها هوة لا يمكن التغاضي عنها أو اساءة تفسيرها . واذا سردنا بعض الامثلة ، نجد أن الميثاق يطالب باقامة ودعم علاقات اقتصادية رشيدة ومنصفة ، كما يطالب في نفس الوقت بتوسيع نطاق التجارة العالمية وتحريرها . ولكننا حين نستعرض حيز التنفيذ ، نرى في واقع الامر أن هناك زيادة ملحوظة في الحمائية التي أصبح تركيزها أكثر تحديدا ، وأصبح نطاقها أكثر اتساما بالطابع القطاعي ، كما أصبح أثرها أكثر تمييزا . وقد ترك نمو الحمائية وهياكلها القائمة أثرا كبيرا على التجارة ، لا سيما على صادرات البلدان النامية .

لقد تعهدت البلدان المتقدمة ، بل وأعلنت التزامها بالعزوف عن فرض قيود جديدة والعمل على رفع القيود القائمة ، ولكن الواقع أبعد ما يكون عن حدوث توسع حقيقي في نطاق التجارة العالمية وتحريرها .

ان الميثاق يساند حق جميع الدول في المشاركة بدرجة كاملة في العملية الدولية لصنع القرار في مجال حل المشاكل الاقتصادية والمالية والنقدية . ورغم ذلك ، فان العقد المنصرم قد تميز بعدم الاستقرار ، وتخللته فترات أزمات ، وبرزت فيه عيوب نظام النقد

Digitized by UNOG Library

الدولي ، كذلك فقد كانت المشاكل الاقتصادية الحادة التي واجهتها البلدان النامية خلال تلك الفترة مشاكل خارجية المنشأ الى حد بعيد ، وتعزى أساسا الى أوجه قصور في النظام الذي لم تقم البلدان النامية بأي دور بارز في انشائه وتسييره . ولا نذكر أن هذه الحالة قد وفرت درجة من قوة الدفع لعملية التغيير ، ومن ثم فقد اكتسبت أهمية تعزيز دور البلدان النامية في عملية صنع القرار في المؤسسات المالية المتعددة الاطراف قوة دفع جديدة . ورغم ذلك ، فان التغييرات المؤسسية والسياسية داخل المؤسسات المالية المتعددة الاطراف عجزت حتى الآن عن الارتقاء الى تطلعات وآمال الدول النامية .

ومن ناحية أخرى ، فان ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية كما هو معروف يبرز أهمية احداث تكييف في اسعار الصادرات من البلدان النامية بالمقارنة بأسعار الواردات ، ويطالب بتوقيع المزيد من الاتفاقيات التجارية المتعددة الاطراف ، الا أن الاتفاقية التي تنص على انشاء الصندوق المشترك للسلع لم يتم التصديق عليها من أغلبية الثلثين المطلوبة لدخول الاتفاقية في حيز النفاذ .

لن أخوض هنا في تفاصيل المواد العديدة الاخرى المتضمنة في الميثاق ، سواء تلك المتعلقة بالقضاء على الاستعمار ، والفصل العنصري ، والتفرقة العنصرية ، والاستعمار الجديد ، وجميع أشكال العدوان الاجنبي والاحتلال والسيطرة (المادة ١٦) ، أو تلك المتعلقة بواجب الاسهام في توسيع الاقتصاد العالمي توسعا متوازنا (المادة ٣١) أو تلك المتعلقة بتعزيز نزع السلاح العام والكامل واستخدام الموارد التي يفرج عنها في مجالات التنمية (المادة ١٥) . ويكفي هنا أن نذكر أنفسنا أن هناك اعترافا من جانب الحكومات بأن الميثاق وثيقة أساسية في ميدان العلاقات السياسية والاقتصادية ، فضلا عن وجود اتفاق عالمي بأن الميثاق يعكس على نحو سليم حقائق ظاهرة الاعتماد المتبادل ، لا سيما في مجال العلاقات الاقتصادية العالمية . ويولي الميثاق أهمية لتوسيع التعاون الدولي من أجل تحقيق التوازن في الاقتصاد العالمي .

وفي واقع الامر ، فاننا بحاجة في هذه المناسبة الى تأكيد أن النوايا الحسنة وحدها لا تكفي . اننا بحاجة الى وقفة للتأمل لنسأل أنفسنا ، بعد عشر سنوات من اعتماد الميثاق

Digitized by UNOG Library

أين نقف الآن ؟ هل تم تنفيذ الميثاق تنفيذا تاما ، أو حتى بدرجة ملائمة ؟ هل تمارس البلدان النامية سيادة تامة على مواردها الطبيعية في اطار النظام الاقتصادي الدولي القائم ؟ هل تمت اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس منصف وديمقراطي كما هو وارد في الميثاق ؟ هل تم الشروع في مفاوضات عالمية ؟ وباختصار ، هل طرأ تحسن على الوضع الاقتصادي العام للدول النامية منذ اعتماد الميثاق ؟

Digitized by UNOG Library

ان الاجابة على جميع تلك الأسئلة ــ من وجهة نظر مجموعة الـ ٧٧ ــ هي للأسـف اجابة بالنفـي .

ان اعلان وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ الذى صدر في أعقاب اجتماعهم السنـوى الثامن في مقر الامم المتحدة في شهر سبتمبر الماضي قد وصف ــ بطريقة موجزة ــ الحالـة الحرجة للاقتصاد العالمي ، حيث ذكر أنه :

" بينما ظل الانتعاش الاقتصادى في البلدان المتقدمة متفاوتا في درجاته وغير مضمون استمراره بأى حال ، بقيت معظم البلدان النامية تعاني من معـدلات نمو راكدة أو هابطة ، وما زالت البلدان النامية تواجه بيئة خارجية معاكسة تتسـم بهبوط أسعار السلع الاساسية ، وتقلبات حادة في أسعار الصرف ، وبتدهـور معدلات التجارة وازدياد الحمائية ، وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية ، ووجـود أعباء دين ساحقة ، وبانتقال عكسي للموارد المالية ، وهبوط المساعدة الانمائيـة الرسمية بالقيمة الحقيقية ، وأزمة الموارد التي تعاني منها المؤسسات المتعـددة الأطراف لتمويل التنمية . ولاحظ الوزراء أن الفجوة المطردة الاتساع أبـدا بـين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ترجع الى أوجه التفاوت وعدم المسـاواة الكامنة في النظام القائم ، وان هذه الازمة ليست مجرد ظاهرة دورية ، بـل هـي مظهر لعدم التوازن والاختلال الهيكليين العميقي الجذور . ومن ثم فقد لاحظوا أن النمو المستمر المتوازن للاقتصاد الدولي يتطلب عملية تعديل منصفة " .

" واكد الوزراء من جديد ايمانهم بمفهوم الترابط بوصفه أساسا للتعـاون المتبادل الفائدة بين جميع البلدان . وأعربوا عن أسفهم لأن بعض البلـدان المتقدمة النمو ما زالت ــ في الوقت الذى تعترف فيه بالترابط ــ تتبع سياسات تؤذى البلدان النامية وتضر بها . وأكدوا من جديد أن الترابط ينبغي أن يؤدى الـى مساع تعاونية لفائدة جميع البلدان ، وانه ينبغي له القضاء على الفجوة الآخذة في الاتساع بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية " . (A/39/536 ، الفقرتـان ٨ و ١٢) .

Digitized by UNOG Library

لقد أظهرت البلدان النامية دوما ارادتها ، بل وأعربت عن عزمها ، وأثبتت وجهة نظر عملية للدخول في حوار جاد مع شركائها من البلدان المتقدمة النمو بهدف التوصل الى التنفيذ الكامل والتام للمواد والاحكام المتضمنة في اتفاقيات ووثائق شاملة مثل ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، والاعلان المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديـــد ، والاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الثالث للتنمية ، وكلها تسعى الى اقامة نظام عالمي جديد تسوده العدالة والانصاف ، والسلم والامن .

أود في الختام ، وانطلاقا من نغمة أكثر تفاؤلا ، القول انه بالرغم من مشاعر الاحباط وخيبة الامل ، فان مجموعة الـ ٧٧ تود انتهاز هذه الفرصة لكي تؤكد من جديد تصميمها على الاستمرار في المشاركة ــ بطريقة بناءة في استعراض تنفيذ ميثاق حقوق الدول وواجباتهـــا الاقتصادية . وسوف نستمر في مساعينا المتعاونة بهدف تحديد التدابير الملائمة لتنفيذ الميثاق ، مما سيؤدى الى التوصل الى حلول دائمة للمشاكل الاقتصادية الخطيرة للبلدان النامية ، وذلك في اطار الامم المتحدة .

وباسم الدول الاعضاء في مجموعة الـ ٧٧ أود أن أعرب عن أملنا مخلصين في أن تخرج الممارسة المتعلقة بعملية الاستعراض في ابريل القادم بالنتائج المعقودة عليها ، وأن يكون التقرير ذو الصلة الذى سيقدم الى الجمعية العامة في دورتها الاربعين مبشرا بعهد جديد من التفاهم والتعاون الدوليين ، ولنتذكر انه سوف يتزامن مع الاحتفال بالعيد الاربعيـــن لمنظمة الامم المتحدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لسعادة السيد ناتاراجان كريشنان ، ممثل الهند ، الذى سيتكلم بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز .

السيد كريشنان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني سعادة بالغة أن أخاطب هذا الجمع بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز . من الملائـــم عشية الاحتفال بالذكرى الاربعين لانشاء الامم المتحدة ، أن نلتقي للاحتفال بالذكرى العاشـرة لاعتماد ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية . فهذا الميثاق يمثل معلما هامـــا فـي عملية بدأت باقامة الامم المتحدة ذاتها ، وفي اعادة التأكيد على حق كل دولة ــ سواء كانت

Digitized by UNOG Library

كبيرة أو صغيرة ، غنية أو فقيرة ، وفيرة الموارد أو محرومة منها — في السيادة والمساواة الكاملتين . ويتناول الميثاق بالتفصيل المظاهر الاقتصادية للسيادة ، ويشكل خطوة أخرى اتخذها المجتمع الدولي صوب تحقيق نظام اقتصادي عالمي عادل ومنصف . فهو يسعى الى اصلاح أوجه الخلل في حقوق وواجبات تلك البلدان ، التي فرضت عليها مجموعة غريبة من التركات التاريخية ، ظروفا دائمة من الفقر والحرمان ، فأصبحت تحتل مكانا غير موات في هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية السائدة . والميثاق في مسعاه من أجل اصلاح هذا الخلل ، يمثل مبدأ يتسق مع حركة بلدان عدم الانحياز .

ورغم الاهمية التاريخية لاعتماد هذا الميثاق ، فقد وضح بصورة متزايدة انه لم يطبق على نطاق واسع ، بالرغم من مرور عشر سنوات على اعتماده ، وما زال الاقتصاد العالمي يعاني من اختلالات هيكلية خطيرة ، زادت الازمة الاقتصادية الاخيرة من تفاقمها الى أبعاد لم نشهد مثيلا لها منذ الكساد العظيم . وكانت البلدان النامية هي أكثر الدول معاناة من الكساد العالمي ، فهي تواجه عجزا متزايدا في ميزان مدفوعاتها ، وتصاعدا مستمرا في أعباء مديونيتها ، وتدهورا في معدلات التبادل التجاري ، فضلا عن الانخفاضات الحادة في المساعدات الانمائية .

وينبغي لنا أن نلاحظ أن هذا الميثاق ، في الوقت الذي يسعى فيه الى استعادة التوازن في العلاقات الاقتصادية الدولية ، يأخذ في الحسبان أيضا كل المصالح المشروعة للدول الغنية والصناعية . والواقع ، ان هذا الميثاق يمثل وثيقة صادقة في تنبؤاتها بدرجة ملحوظة . فمنذ عشر سنوات مضت تنبأ هذا الميثاق بصورة جلية بالتكافل المتزايد للاقتصاد العالمي ، وبالعلاقة القائمة بين السلم والتنمية ، وبالحاجة الى المزيد من التعاون الدولي من أجل المنفعة المتبادلة . ان كل جهودنا التعاونية تنبثق من هذه المبادئ الاساسية . لذلك ، فمن الامور التي تدعو الى الأسف ، أن توافق الآراء من أجل التنمية ، المتجسد في هذا الميثاق وفي كثير من وثائق الامم المتحدة الاخرى ، قد أصبح مدعاة للشك بحد ذاته ، الامر الذي يضر بالتعاون الاقتصادي الدولي ، أكثر من أي شيء آخر ، في وقت تشتد فيه حاجتنا اليه .

Digitized by UNOG Library

وانطلاقا من هذه الروح ، تعرب بلدان عدم الانحياز عن أسفها ازاء الاستجابة المحدودة للغاية التي حظي بها طلب الامين العام بشأن المعلومات المتعلقة باستعراض التنفيذ . ونأمل أن يتيح اجتماع اللجنة الحكومية الدولية المخصصة ، المقترح عقده في العام القادم ، اجراء دراسة متأنية لكل الجوانب التي ينبغي أن يوليها المجتمع الدولي مزيدا من الاهتمام ، وأن يؤدي الى التوافق القوى في الآراء فيما يتعلق بالتدابير اللازمة لتحقيق تلك الاهداف . اننا ندرك أن بعض البلدان لديها تحفظات بشأن بعض أحكام هذا الميثاق ، وفي هذه المناسبة ، نود أن نوجه اليهم الدعوة مرة أخرى للانضمام الى المسار الرئيسي للرأى العام الدولي فيما يتعلق بالحقوق والواجبات الاقتصادية .

ويعتبر تحرير التجارة احد المجالات التي تتطلب الدراسة العاجلة . لذلك ،فان الاحكام الواردة في المادتين ١٤ و ١٨ ، والمتعلقة بزيادة فرص وصول صادرات البلدان النامية ، والمعاملة التفضيلية لتلك الصادرات ، تتسم بالاهمية الخاصة . ويبدو أن الاتجاه العام نحو تحرير التجارة ، الذى بدأ منذ محادثات كينيدى وطوكيو ، قد عكس مساره ، وبدأت الحواجز الحمائية تأخذ أشكالا تعسفية وتمييزية متزايدة . وينبغي لاستعادة الثقة في نظام التجارة الدولي أن نقوم على وجه الاستعجال بتنفيذ الالتزامات الحالية التي ترمي الى تجميد الحمائية وتخفيضها . ووفقا للمادة ٢٢ ، يتعين أيضا بذل مزيد من الجهود الرامية الى زيادة تدفق الموارد المالية للبلدان النامية ، والتوصل بشكل مطرد الى الاهداف المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالمساعدة الانمائية الرسمية . ومن سخرية القدر أنه في ظل الظروف الاقتصادية الحالية الخطيرة ، تتجه التدفقات الصافية لرأس المال الى خارج البلدان النامية بصفة عامة .

Digitized by UNOG Library

وقد ساعدت هذه الجمعية العامة على تركيز اهتمام المجتمع الدولي على الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا . وأعرب رئيس وزراء الهند ، بصفته رئيسا لحركة عدم الانحياز عن تضامن حركة عدم الانحياز مع البلدان الافريقية ، وناشد جميع البلدان الاعضاء أن تشاطر في الجهود الرامية لمواجهة هذا التحدي المباشر ، علاوة على المهمة طويلة الاجل لتعزيز النمو الاقتصادي القائم بذاته . ويمثل هدف الاعتماد الجماعي على الذات من خـــلال التعاون الاقتصادي المتزايد فيما بين البلدان النامية ، على النحو الوارد في الميثـــاق ، أحد المبادئ الرئيسية لحركة عدم الانحياز . وبهذه الروح ، فاننا على استعداد لتقديم المساعدة بأية طريقة ممكنة يدا بيد مع بقية المجتمع الدولي .

وختاما لكلمتي ، أود أن أسترعي الانتباه بوجه خاص الى المادة ٨ من الميثـــاق (القرار ٣٢٨١ (د - ٢٩)) التي تؤكد بشكل هام للغاية على واجب كل البلدان فـــي " تشجيع احداث تغيرات هيكلية في سياق اقتصاد عالمي متوازن" بغية تسهيل قيام علاقـــات اقتصادية دولية أكثر رشادا وانصافا . وعلاوة على ذلك تعلن المادة ١٠ أن لكل الـــدول " حق الاشتراك الكامل والفعال في عملية وضع القرارات على الصعيد الدولي لحل المشاكـل العالمية الاقتصادية والمالية والنقدية " . ومن الواضح ان هذا المجال من أكثر المجـالات الحاحية وجدارة بالاهتمام . ولست في حاجة للاسهاب في الكلام عن الاسباب التي دفعـت المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز الذي عقد في نيودلهي في شهـر آذار/مارس ١٩٨٣ الى التشديد على الحاجة للبدء فورا في مفاوضات عالمية والدعـوة الـى عقد مؤتمر دولي بشأن النقد والمال من أجل التنمية . ومنذ طرحت هذه الدعوة ، أصبحـت الحاجة للتغيير مقبولة عالميا تقريبا ، سواء كان هذا التغيير للتحسين أو للاصلاح . ومـن الملائم بوجه خاص في الذكرى العاشرة لاعتماد ذلك الميثاق أن نتمكن من التوصل الى تفاهم بشأن هذا المجال الاكثر الحاحية ومدعاة للاهتمام ، وأن نبدأ عملية مشاورات من شأنها أن تمكن من عقد ذلك المؤتمر الدولي بشأن النقد والمال من أجل التنمية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعطي الكلمة الآن للسيد بسكـــال غياما ممثل الكونغو ورئيس المجموعة الافريقية في الشهر الحالي .

Digitized by UNOG Library

السيد غياما (الكونغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لم تمض سوى بضعة أيام على اعتماد جمعيتنا للاعلان بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، وذلك في وقت تقوم فيه باسم المجموعة الافريقية بتقييم دقيق لميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ولابد من أن يؤثر هذا التزامن على تصوراتنا في هذا الخصوص .

ومن المؤكد أن الاعلان الذى اعتمدته توا الدورة التاسعة والثلاثون للجمعية العامة لا يذكر ذلك الميثاق الذى اعتمد منذ عشر سنوات ، القرار ٣٢٨١ (د - ٢٩) والذى يقول في ديباجته : " ان أحد المقاصد الأساسية لهذا الميثاق هو تشجيع اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد " .

ومع ذلك ، وبالنسبة لكثير من الافريقيين ، ما زالت المبادئ والأسس التي حددها هذا الميثاق ذات صلاحية لا جدال فيها ، وذات نفع لا يستطيع أحد أن يقلل من شأنه من أجل تحقيق الاهداف الواردة في اعلاننا هذا .

والواقع انه اذا كانت الحالة الاقتصادية والاجتماعية بمجملها في القارة الافريقية بعيدة كل البعد اليوم عن الاوضاع التي توخاها الميثاق ، عندما أعلنت الجمعية العامة انها " راغبة في تعزيز ... التقدم الاقتصادى والاجتماعي لجميع البلدان ، وخاصة البلدان النامية " ، فانه يجب ، على وجه التأكيد ، أن نتبين هنا ، قبل كل شيء تأثير الكوارث الطبيعية المدمر بوجه خاص ، مثل الجفاف والتصحر ، هذا التأثير الذى أصاب على نحو بالغ الاقتصادات التي كانت هياكلها ما زالت أبعد ما تكون عن الثبات .

وبالرغم من ذلك ، فان هذه الكوارث الطبيعية ليست العوامل الوحيدة في هذا الصدد . فهي قد زادت فقط من تفاقم العوامل الاخرى التي تبعث أيضا على الأسف ، كالقوانين والسارسات السارية الآن في النظام الاقتصادى الحالي .

وما دام الامر كذلك ، نستطيع أن نتساءل عما اذا كان التنفيذ الفعال لميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية لم يخفف من آثار هذه الحالة على الازمة الافريقية ، بينما قد يجعل من الممكن على الاقل تبين أعراضها بطريقة أكثر منهجية والتدخل بقدر أكبر من الكفاءة والفعالية والثقة .

Digitized by UNOG Library

وتؤيد المجموعة الافريقية في هذا الصدد فكرة انشاء لجنة جامعة دولية حكومية ، نأمل أن تتمكن من تحديد العلاقة الدقيقة بين الحالة الاقتصادية في افريقيا وعدم تنفيذ الميثاق .

ويبدو من الضروري لنا أن نؤكد بمناسبة هذه الذكرى العاشرة انه بالرغم من الجو الأقل مواتاة من جانب بعض البلدان المتقدمة لمقاصد ومبادئ الميثاق ، ظل الميثاق أكثر من أي وقت مضى محكا لجميع النهج المعيارية التي طرحت في السنوات الاخيرة لاعطاء معنى حقيقي لمفهوم التخلف في النمو . ولم تعد هذه الاوضاع مجرد حالة محزنة لا مفر منها ، بل حالة نسبية نجمت عن نظام اقتصادي أعمى وغير عادل أساسا .

ويقدم الميثاق ، عملا على توضيح الافكار واعادة توزيع الادوار التي يدعو لهـا ، مقترحات لتنفيذ الاصلاحات الهيكلية الرئيسية ، تلائم تغيير صورة العلاقات الاقتصادية الدولية .

وتتبع صلاحية الميثاق من الغايات التي استلهمت في وضعه والظروف التي جعلته ضروريا . ويظل الهدف الذي وضع من أجله منذ ١٠ سنوات مضت صالحا كما كان دائما .

ويبدو من الضروري قبل كل شيء أن ندخل على القوى العشوائية للسوق حدا أدنى من الاعتبارات الاخلاقية التي من شأنها أن تخدم التطلعات للعدالة والانصاف التي هي الهدف الاول والاخير لأي عمل سياسي .

ومن ثم ، فمن المهم أن نشدد على أن الاوضاع التي حددت الازمة الاقتصادية والاجتماعية العالمية منذ حوالي ١٠ سنوات ما زالت دون تغيير . وتؤثر هذه الازمة - بالوضع التي هي عليه - على البلدان النامية ، وخاصة البلدان النامية الافريقية بدرجة أكبر بكثير منها على البلدان متقدمة النمو . وهي تعتبر أخطر أزمة عرفها العالم منذ الثلاثينيات. وقد فند استمرارها وتفاقمها بشكل محدد النظريات غير الموضوعية التي نسبت الى الزيادة في أسعار النفط كل الشرور المتعلقة بهذه الحالة ، ووضع المسؤولية على عواتق البلدان المتقدمة وهي البلدان التي تستفيد باستمرار من تلك الحالة التي تعود عليها بالفائدة من كل النواحي .

Digitized by UNOG Library

لذلك ، لابد من أن يؤخذ في الاعتبار عند تنفيذ الاحكام الأساسية لميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ذلك الجمود الذى يصل الى مرتبة الشلل ، ان لم يكن المعارضة السافرة أو المعلنة من جانب اولئك الذين رأوا فيه منذ البداية عملية ثورية خطرة تهدف الى نشر الفوضى والخراب بين البلدان الاكثر ثراء ومن ثم بذلوا جهودا لتمييع مغزاه الدقيق واضعاف فحواه ونطاقه العمليين في الحياة الاقتصادية الدولية ، حيث بذلت محاولات لوضع قواعد جديدة للعبة فيما يتعلق بالانتاج والتبادل التجارى ، وفيما يتعلق بالمال والتنمية.

وقد لوحظت مقاومة شديدة في كل المجالات الحيوية لهذا الميثاق لم تنج منها حتى المفاهيم الأساسية لحقوق الدول مثل حق السيادة ، غير القابل للتصرف ، في اختيار نظامها الاقتصادى فضلا عن نظمها في المجال السياسي والاجتماعي والثقافي وفقا لارادة شعبها ، دونما تدخل أو اكراه أو تهديد خارجي بأى شكل من الأشكال . (القرار ٣٢٨ (د - ٢٩) ، المادة ١) .

Digitized by UNOG Library

هناك ظروف ايضا تبين ان الحكم الوارد في المادة ٢ ، والذى يحق بموجبه

"لكل دولة سيادة كاملة دائمة ، تمارسها بحرية ،على جميع ثرواتهـا وموارد ها الطبيعية ونشاطاتها الاقتصادية ، بما في ذلك امتلاكها واستخدامهـا والتصرف فيها "

يخضع باستمرار لتقييم سلبي من جانب الدول التي تعتقد ان قدراتها التكنولوجية وقوتهـا الاقتصادية او العسكرية تعطيها الحق في التصرف ، خدمة لغايات امبريالية ، في مـوارد وأنشطة البلدان الاضعف .

وعلاوة على ذلك ، فان هناك مؤسسات، مثل البنك الدولي ، لا يمكن الشك فـي نواياها ومبادراتها المتحررة ، تقول نفس الشيء لدى تقييمها للحالة الاقتصادية السائـدة في افريقيا والداعية للقلق ، وتقول هذه المؤسسات انه ينبغي للمساعدة الانمائية الدوليـة ان تأخذ في حسبانها قبل كل شيء اولويات البلدان المعنية نفسها والبرامج التي تكـون قد وضعتها هذه البلدان .

وفي هذا الاطار ، فاننا لا نزال مقتنعين انه اذا ما قدر للمفاوضات الشاملة التـي توخاها قرار الجمعية العامة ١٣٨/٣٤ ان تفضي الى اتفاقات عملية قابلة للتطبيق فـي المجالات الاساسية للمواد الاولية والتجارة والتنمية والعملة والتمويل ، فان هذا سيجعـل من الممكن تحقيق الاهداف والاغراض الاساسية للميثاق بطريقة منسقة ، تلك الاهـداف المبينة في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث .

واخيرا ، فان معارضة الميثاق واضحة في تراجع عام عن روح التعاون ، وهو تراجـع يتمين باعتماد سياسات حمائية واقتطاعات من المساهمة في المساعدة الانمائية الرسميـة ، وعدم كفاية الجهود المبذولة ، بصورة عامة ، لضمان تمويل برامج التنمية المتعددة الاطراف والعودة الى الاجراءات الثنائية ،وليست جميعها خالية من المسؤولية عن الازمة التي تمـر بها البلدان النامية بصورة عامة والبلدان الافريقية بصورة خاصة .

وتنص المادة ١٧ من الميثاق بوضح على ان :

Digitized by UNOG Library

" التعاون الدولي من اجل الانماء هو الهدف المشترك والواجب العام لكل الدول " .

ان عدم الاهتمام الذى يبديه شركاؤنا من البلدان المتقدمة النمو ، بخصوص توصيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، لا سيما انشاء صندوق مشترك للسلع الاساسية ، وهو امر موضع اهتمام رئيسي لافريقيا ، يبين طبيعة العقبات التي يجب التغلب عليها لتعزيز الاغراض الاساسية للميثاق .

كما ان هناك تدابير اخرى ، كتلك المنصوص عليها في برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح اقل البلدان نموا ، الذى اعتمد في باريس في عام ١٩٨١ ، والذى يهم افريقيا قبل الجميع ، نظرا لوجود معظم اقل البلدان نموا في افريقيا . وان اعمال البرنامج لا يزال موضوعا للمناقشات .

اما من وجهة النظر القطاعية ، فان النتائج التي كان يؤمل الحصول عليها من التنمية الصناعية من خلال منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، والتنمية الزراعية التي كان يؤمل الحصول عليها من خلال الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، فانها لم تتحقق على الرغم من تعبئة الوكالات المتخصصة المعنية .

ان العلم والتكنولوجيا اداتان مهمتان للتنمية ، وذلك معترف به في المادة ١٣ من الميثاق :

" لكل دولة الحق في الانتفاع بخطوات تقدم العلم والتكنولوجيا ومستحدثاتهما لتعجيل انمائها الاقتصادى والاجتماعي " .

الا ان افريقيا ، شأنها في ذلك شأن اقاليم معنية اخرى ، لم تتمكن من الاستفادة بصورة مرضية من هاتين الاداتين في اقامة اسس للتنمية المحلية الحقيقية .

ان القارة الافريقية ، وقد قصرت مهمتها على اداء دور ثانوى في اعادة توزيع الانشطة الاقتصادية الدولية ، المنظور اليها اساسا من زاوية الاستعمار الجديد ، لم تستطع رغم مواردها وامكانياتها الضخمة ان تصبح مركز انشطة انمائية " لتسهم في التوسع المتوازن للاقتصاد العالمي " ، وذلك وفقا لما تنص عليه المادة ٣١ من الميثاق ، مع اخذ تشابك العناصر التي تشكل المجتمع الدولي باسره بعين الاعتبار .

Digitized by UNOG Library

لقد حاولت افريقيا بالفعل ان تعيد ، من خلال خطة عمل لاغوس لعام ١٩٨٠ ،صياغة مبادئ الميثاق وفقا لأولوياتها الاساسية . وقد دعا اخر مؤتمر لرؤساء الدول او الحكومات ، الذى عقد في اديس ابابا من ١٢ الى ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٤ ، الى اعادة تنشيط هذه الخطة على ضوء الحالة الراهنة . وفي هذا الصدد ، فان من المقرر ان يعقد في السنة القادمة مؤتمر قمة اقتصادى جديد ، لا بد ان يكون بوسعه ، بالاضافة الى معالجة المشاكل الملحة العاجلة ، ان يتناول ويقيم المشاريع المتوسطة والطويلة الاجل ، مثل المشاريع المتعلقة بعقد المواصلات وعقد التنمية الصناعية لافريقيا ، وكذلك تنفيذ المشاريع الاقتصادية الاقليمية .

وهكذا فان خطة عمل لاغوس تشكل رد افريقيا الايجابي على النداء الوارد في ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية الذى يشتمل على هذه الاهداف . وان التنفيذ الفعال لخطة عمل لاغوس سيجعل من افريقيا الشريك المميز ، وهذا هو المركز الذى ترغب في ان تكون فيه ، في اطار التعاون وفي اطار النظام الاقتصادى الدولي الجديد .

اما في مجال الاستقلال السياسي والسيادة ، فاننا نحن الافارقة نعرف جيدا ثمن الحصول على الحرية والسيادة والقيام بدور وكيل للقانون الدولي . ولكن ما من بديل عن الخضوع للقانون الدولي ، الذى ستنطبق عليه احكام ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .

وبتوسيع آفاق الاعلان العالمي لحقوق الانسان فان الميثاق يوفر دعما قيما لجميع المكافحين من اجل الاعتراف بحقوق الشعوب غير القابلة للتصرف ، مثل الذين يكافحون في ناميبيا وجنوب افريقيا . وان المادة ١٦ تنص على ذلك اذ يرد فيها :

" من حق جميع الدول ومن واجبها ، منفردة ومجتمعة ، ازالة الاستعمار والفصل العنصرى والتمييز العنصرى والاستعمار الجديد وكافة اشكال العدوان الاجنبي والاحتلال والسيطرة والعواقب الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنها ، باعتبار ذلك شرطا لازما للانماء " .

كما تنص ايضا على ان :

Digitized by UNOG Library

" ما من دولة تملك حق حفز او تشجيع اى استثمار يمكن ان يشكل عقبة امام تحرير اقليم محتل بالقوة " .

هل من حاجة للتشديد على مدى العقبات التي يشكلها نظام الفصل العنصرى في هذا الصدد امام تهيئة الظروف لتطبيق الميثاق في افريقيا تطبيقا كاملا ؟

من الواضح هنا ان جنوب افريقيا ، التي تتخلف دائما عن التطور ، تقف موقفا ينطوى على التناقض ، وهو موقف الدول الاستعمارية المعاصرة ، التي على الرغم من اعتمادها الوثيقة الام ، ميثاق الأمم المتحدة ، متبوعا بالاعلان العالمي لحقوق الانسان ، لا تتردد في شن حروب استعمارية وحشية ، كتلك التي شنتها ، على سبيل المثال ، على شعوب الجزائر وانغولا وموزامبيق وزمبابوى .

وخلاصة القول ، ان افريقيا تدرك جيدا ان المبادئ التي ينبغي لها ان تنظم العلاقات الاقتصادية الدولية والتعايش السلمي واستقلال الدول يضر بها توتر العلاقات المستمر بين الشرق والغرب ، ذلك التوتر الذى يسر البعض ان ينقله الى قارتنا . ان سباق التسلح ومحاولات اقامة مناطق النفوذ الناتجة عنه لا تساعد على تعزيز احكام المادة ١٥ التي تنص على مايلي :

" من واجب جميع الدول العمل على تحقيق نزع السلاح الكامل ... واستخدام الموارد التي يفرج عنها نتيجة لتدابير نزع السلاح الفعلي في الانماء الاقتصادى والاجتماعي ... " .

ومن بين النصوص التي وضعت لتكميل احكام ميثاق الأمم المتحدة ، يحتل ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية مكانا هاما جدا . وبكل تأكيد فان ميثاق الأمم المتحدة قائم ويشتمل بالفعل من بين مقاصده على " التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادى والاجتماعي والانساني " ، وما الى ذلك . وتذهب المادة ٥٥ في الفصل التاسع من ميثاق الأمم المتحدة ، المعنية بالتعاون الاقتصادى والاجتماعي فيما بين الدول ، الى ابعد من ذلك حيث تنص :

Digitized by UNOG Library

" رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سلمية ودية بين الأمم مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها ، تعمل الأمم المتحدة على :

(أ) تحقيق مستوى اعلى للمعيشة وتوفير اسباب الاستخدام المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي ؛

(ب) تيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يتصل بها . . . " .

Digitized by UNOG Library

والواقع ان ميثاق الأمم المتحدة ذكر ذلك ، ولكن اذا كان الاعلان العالمي لحقوق الانسان مطلوبا لتحديد هذه الشروط في مجال الحريات الفردية فما من وثيقة تناولت الى هذا الحد مسألة المساواة بين الشركاء في التنمية العالمية في سياق نظام دولي اكثر عدلا وانصافا .

وتشير معايير ومبادئ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية اساسا الى الآمال والحقائق العميقة التي تنطوي عليها في العالم الذي نعيش فيه اليوم . وقد اوضحت الجمعية العامة بهذا منذ عشر سنين ، بقرارها التاريخي ٣٢٨١ (د-٢٩) المعتمد في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ ، هذه الروح والمتطلبات التي تطرح علينا اليوم ، بمناسبة الدورة الاستثنائية السابعة للأمم المتحدة . ان تطور الانسانية قد اتسم بلحظات وأعمال ووثائق ذات اهمية عالمية اجمعت فيها الانسانية على عزمها على ان تسلك السبيل المؤدي الى السلام والرخاء لتحقيق ظروف تضمن اكبر قدر من الأمن والتقدم لكي ترسي اساس الحضارة لصالح جميع الناس وجميع الأمم ولفائدة الجميع . ان الازمة التي نمر بها لاكثر من عقد تبين انه لا يجب ان نكتفي بانشاء شبكة تكنولوجية يكون فيها الانسان دمية في يد من يحركها ممن لا يحترمون الايكولوجية والبيئة . ان اعادة اكتشاف وحدتنا ومصيرنا المشترك تفرض علينا اتجاهات اخرى بالنسبة للفقر والجوع والشقاء التي تتحدى العبقرية الانسانية اليوم . ان الازمات والافتقار الى الأمن اللذين يتسم بهما وجود معظم من يعيشون على ظهر كوكبنا والتهديدات والمخاطر التي تكتنف حياتنا تتطلب تغييرا جذريا في سلوكنا .

وفيما يخصنا ، فان الخيار واضح : فميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول يشكل احد مرتكزات ميلاد جديد تفرضه العوامل السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة . ان النظام الاقتصادي الدولي الجديد يشكل الاطار الاساسي لهذا الميلاد الجديد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي هو السيد عبد الله صلاح ممثل الاردن ورئيس المجموعة الآسيوية .

Digitized by UNOG Library

السيد صلاح (الاردن) : تحتفل الجمعية العامة اليوم بمناسبة مرور السنة العاشرة على اقرار ميثاق حقوق وواجبات الدول الاقتصادية ، الذى اقرته الجمعية العامة عام ١٩٧٤ . وانها لمناسبة هامة ان تعيد الجمعية العامة الى الاذهان الروح التي بني عليها الميثاق ، والغايات التي هدف لاجلها وعلى رأسها تعزيز وتقوية التعاون في حل جميع المشاكل الدولية في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، والسعي نحو تحقيق نظام اقتصادى جديد مبني على العدالة ، والتعاون ، والمصالح المشتركة ، والترابط ، والمساواة بين الحقوق السيادية للدول .

ان هذا الميثاق الذى ينبع من عمق الادراك لاهمية الترابط الاقتصادى بين الدول ، يسعى الى خلق الجو الدولي المناسب لتحقيق مبادئ تساعد على التقدم والتنمية الاقتصادية لجميع دول العالم ، ويركز بشكل خاص على ضرورة تشجيع ومساعدة الدول النامية في تحقيق اهدافها نحو تحقيق حياة افضل لشعوبها عن طريق الاسراع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتوفير الادوات اللازمة والضرورية لهذه التنمية عن طريق تشجيع التجارة الدولية وتسهيل انتقال الموارد المالية والتقنية ، ونقل الموارد والتكنولوجيا ، وهو في نفس الوقت يؤكد على تعزيز التعاون بين الدول النامية نفسها ، ويدعو الى تحقيق جو من التعاون الدولي يسهل ويساعد على التقدم والاستقرار الاقتصادى المرجو.

واننا بمناسبة الذكرى العاشرة لاقرار الميثاق ، نود ان نشيد بالمبادرة التي ادت الى اتخاذ هذا الميثاق ، والتي قدمها فخامة السيد لويس اتشفيريا رئيس جمهورية المكسيك الاسبق ، والذى كان له دوره الفعال ونشاطه ، ومبادراته الهامة على الساحة الدولية . ولقد كان لدور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومجموعة السبعة والسبعين في عام ١٩٧٤ ، والتي ترأسها وفد المكسيك ايضا ، الدور الفعال في صياغة الميثاق . ومنذ ان اقر الميثاق برزت تطورات هامة على الساحة الدولية الاقتصادية ، لا بد من الاشارة اليها حين نتحدث عن الميثاق . ولا بد من ان نذكر بشكل خاص تطور وتعميق التعاون بين الدول النامية ، ونشاط مجموعة الـ ٧٧ في تقوية هذا التعاون الذى يمتد الى مختلف الميادين ، اهمها ما يتعلق بتسهيل وتطوير التعاون التجارى والفني ، والتقني بين

Digitized by UNOG Library

الدول النامية ، والتعاون في ميدان العلم والكنولوجيا ، والعمل لاعداد نظام للأفضليات بين الدول النامية نفسها . ونحن نلاحظ ان سبل تقوية هذا التعاون لا تزال مستمرة عن طريق مختلف الاجتماعات واجهزة التنسيق المختصة في المجموعة ، كما نشطت حركة عدم الانحياز ايضا في تحقيق تعاون مماثل ونشطت المجموعتين في اتجاه تحقيق نظام اقتصادي عالمي عن طريق المفاوضات البناءة بين الدول النامية والدول الصناعية وكان هناك الحوار بين دول الشمال والجنوب . كما عقد ايضا مؤتمر الأمم المتحدة لمساعدة الدول الاقل نموا كما تم تحقيق انجاز تاريخي هام يتمثل في قانون البحار بعد مفاوضات طويلة شاقة وصعبة ، والذي انضمت اليه الاغلبية الساحقة من دول العالم ، كما تم تأسيس الصندوق المشترك للسلع .

وما زالت المفاوضات العالمية متعطلة بين الدول النامية والدول المتقدمة ، هذه المفاوضات التي تهدف الى انشاء نظام اقتصادي عالمي جديد يؤدي الى الاستقرار وتحسين الوضع الاقتصادي العالمي واننا نأمل بأن تستأنف المفاوضات في اسرع وقت ممكن ، وخاصة لان الظرف الاقتصادي الدولي الحالي ، يدعو الى الاسراع في العمل المشترك بين الدول لتطويق الأزمة الاقتصادية العالمية ، وخاصة انعكاساتها السلبية على الدول النامية ، التي لا يمكننا التحدث عن الميثاق بهذه المناسبة دون الاشارة اليها . فالدول النامية تعاني اكثر من غيرها من هذه الازمة ويمر اقتصاد بعضها في مرحلة ركود ان لم يكن نموها الاقتصادي سالبا ، في الوقت الذي تزداد فيه اعباء تسديد ديونها الخارجية ، ويقلل حجم مشاركتها في التجارة الدولية . ولا شك في ان تنفيذ اجراءات تحرير التجارة الدولية وخاصة ما يتعلق منها بتمكين الصادرات الصناعية للدول النامية من دخولها دون قيود او حماية الى الدول الصناعية وتكثيف نقل الموارد المالية بالشروط السهلة وتحسين الاقتراض. ولعل ذلك من اهم العناصر التي تؤدي الى تطويق هذه الازمة . ونحن في الوقت ذاته نرحب ببوادر الانتعاش في اقتصاديات الدول الصناعية ، ونأمل ان يحدث انتعاش مماثل في اقتصاديات الدول النامية ايضا .

ان العمل بروح من الايجابية والتعاون البناء هو خير طريق لتحقيق ما نصبو اليه من أهداف وبالتالي تنفيذ بنود الميثاق الذي ينطلق أساسا من ميثاق الامم المتحدة نفسها .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعطي الكلمة لممثل جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية الذى سيتكلم باسم مجموعة دول اوروبا الشرقية .

السيد كرافتس (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : ان البلدان الاشتراكية التي اتكلم باسمها وهي - اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بلغاريا الشعبية ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بولندا الشعبية ، وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وجمهورية منغوليا الشعبية - يشرفها ان تتقدم بمناسبة الذكرى العاشرة لاعتماد ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية بالبيان التالي .

يعد ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية واحدا من أهم الصكوك الاساسية للأمم المتحدة في المجال الاقتصادى ، وتكمن اهمية الميثاق في المقام الاول في كونه يحدد هو والاعلان المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد المجالات الرئيسية لاعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية على اساس ديمقراطي عادل . كما ان تقييم تنفيذ الميثاق هو في جوهره تقييم للتقدم الذى احرزه المجتمع العالمي صوب تنفيذ افكار النظام الاقتصادى الدولي الجديد وللصعوبات التي تعوق عملية اضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الاقتصادية الدولية .

ان ما تبديه البلدان الاشتراكية من اهتمام خاص باجراء تقييم موضوعي متعمق لنتائج تنفيذ الميثاق على مدى الاعوام العشرة الماضية ينبع من رغبتها الصادقة ، شأنها في ذلك شأن جميع البلدان الاخرى ، في اتخاذ خطوات محددة وهادفة لاعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية على اساس ديمقراطي عادل . ان مبادئ الميثاق واحكامه لا تحدد العلاقات الاقتصادية وحدها بل وايضا العلاقات السياسية فيما بين الدول . ذلك ان الغالبية الساحقة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة تؤيد تماما المبادئ السياسية الواردة في الميثاق ، الا وهي المساواة والاعتراف بالسيادة الكاملة للدول في انشطتها الاقتصادية ، وعدم جواز اى شكل من اشكال التدخل في الشؤون

Digitized by UNOG Library

الداخلية للدول الأخرى ، والتعايش السلمي ، وواجب الدول في العمل على تحقيق نزع السلاح العام والكامل .

بيد أن عملية الانفراج الدولي التي اتسع نطاقها في منتصف السبعينات واقترنت بتطور مستمر في العلاقات والروابط الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والثقافية فيما بين الدول ، قد توقفت بسبب تصرفات الدول الامبريالية .

ان السياسة التي انتهجتها الولايات المتحدة في اواخر السبعينات ومستهل الثمانينات لكي تغير لصالحها التوازن العسكرى والاستراتيجي القائم ، ورغبتها في تبوء مركز يتيح لها بسط سيطرتها على العالم كان لهما اثر سلبي للغاية على تنمية العلاقات الطبيعية فيما بين الدول . وتتعارض تلك السياسة على نحو صارخ مع ميثاق الامم المتحدة ، واسس العلاقات الاقتصادية الدولية المنصوص عليها في الفصل الأول من ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وايضا مع احكام المواد ١ و ٤ و ١٥ و ٢٦ .

ونتيجة للسياسة العدوانية للدول الامبريالية ، نشأت حالة خطيرة في العالم. فكما يؤكد البيان الصادر عن الاجتماع التاسع والثلاثين لمجلس التعاضد الاقتصادى المعقود في هافانا ، يشكل تصعيد تلك القوى لسباق التسلح واحدا من أهم اسباب تعميق عدم الاستقرار السياسي والاقتصادى في العالم ، الامر الذى يزيد من خطر نشوب حرب نووية ، ويهدد بقاء البشرية ، ويلقي اعباء متزايدة على كاهل شعوب العالم ، اذ يترتب عليه تبديد موارد مادية ومالية ضخمة ومن ثم اعاقة التقدم الاقتصادى والاجتماعي .

وترى البلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى ان اتخاذ تدابير واقعية لكبح سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح اصبح مهمة ملحة .

وقد يكون من المهم لانقاذ احكام الميثاق المتعلقة بصون السلم والامن الدوليين ان يؤخذ بالمقترحات المحددة المقدمة من الاتحاد السوفياتي وغيره من البلدان الاشتراكية والواردة في المقررات الصادرة عن مؤتمر القمة الاقتصادى للبلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى المعقود في موسكو في الفترة من ٢ الى ١٤

Digitized by UNOG Library

حزيران/يونيه ١٩٨٤ ، وبالاقتراح الذى تقدمت به في ٥ آذار/مارس ١٩٨٤ ، الدول الاطراف في حلف وارسو والدول الاعضاء في منظمة حلف شمال الاطلنطي ،وهو الاقتراح الداعي الى التفاوض على عدم زيادة الانفاق العسكرى بل وخفضه ؛ واعلان براغ السياسي الصادر عن الدول الاطراف في حلف وارسو في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ ؛ وبيان الدورة السابعة والثلاثين لمجلس التعاضد الاقتصادى المؤرخ في ٢٠ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٣ ؛ والكثير من الصكوك المشتركة الاخرى الصادرة عن البلدان الاشتراكية والمتعلقة بوقف سباق التسلح وعدم زيادة النفقات العسكرية وخفض هذه النفقات ؛ واتخاذ خطى في مجال نزع السلاح بغية كفالة استخدام الموارد التي تتوفر نتيجة لذلك في اغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، بما في ذلك تنمية البلدان النامية .

وتتمثل ايضا المقاصد الاساسية للميثاق في التشجيع على اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وتعزيز التعاون الدولي لاغراض التنمية ، وازالة العقبات الاساسية التي تعوق التنمية الاقتصادية للبلدان النامية ، والان وقد انقضت عشرة اعوام على اعتماد الميثاق واعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد (القراران ٣٢٠١ (د ـ ٦) و ٣٢٠٢ (د ـ ٦) المؤرخان في ١ أيار/مايو ١٩٧٤) نجد انه لم يحرز بالفعل تقدم يذكر في مجال اعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية على اساس عادل وديمقراطي . ويمكن ان تستهل هذه العملية باجراء مفاوضات عالمية شاملة بشأن اكثر المشاكل الاقتصادية العالمية الحاحا وذلك تمشيا مع قرار الجمعية العامة ١٣٨/٣٤ ، بيد أنه منذ اعتماد هذا القرار لم يقتصر الامر فحسب على عدم احراز أى تقدم ايجابي بشأن هذا الموضوع ، بل اننا نشهد ايضا محاولات لانكار ما تم التوصل اليه من اتفاقات . ويعزى الاخفاق التام في بدء المفاوضات الى عزوف الدوائر الامبريالية العالمية عن التخلي عن مراكزها المتميزة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي . ان ما تهدف اليه سياسة تلك الدوائر لا يتمثل فقط في مواصلة استغلالها الاستعمارى الجديد للبلدان النامية بل وايضا في توسيع نطاق هذا الاستغلال والاستمرار في استنزاف الموارد المالية والمادية الضخمة لتلك البلدان .

Digitized by UNOG Library

وتؤيد البلدان الاشتراكية تماما التعجيل ببدء المفاوضات العالمية الشاملة في الأمم المتحدة تمشيا مع المقررات التي اتخذتها هذه المنظمة ، على ان تشترك فيها جميع الدول وان تراعى فيها المصالح المشروعة لهذه الدول .

وكما يؤكد الاعلان المعتمد في مؤتمر القمة الاقتصادى للدول الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى ، وهو الاعلان المعنون " صون السلم والتعاون الاقتصادى الدولي" تنادى البلدان الاعضاء في المجلس باعتماد مقررات واجراءات فعالة بغية القضاء على أى شكل من اشكال الاستغلال في العلاقات الاقتصادية الدولية ؛ وكفالة تعاون دولي سلس في المجالين العلمي والتكنولوجي ، والقضاء على التمييز والعوائق المفتعلة وعلى عدم تكافؤ معدلات التبادل في العلاقات التجارية ؛ ووضع اسعار اقتصادية عادلة للسلع الاساسية والسلع الغذائية والمصنوعات ، وزيادة مراقبة انشطة الشركات عبر الوطنية من هذا المنظور .

Digitized by UNOG Library

وهي تدعو الى تنظيم العلاقات النقدية وتبسيطها وتعارض اى سياسة تستهدف زيادة أسعار الفائدة . كما تدعو الى توفير الشروط الطبيعية لمنح الائتمان ، بحيث لا تستخدم تلك الشروط ، وخاصة في صدد مديونية البلدان النامية ، وسيلة لممارسة الضغط السياسي والتدخل في الشؤون الداخلية للآخرين .

وتعتقد البلدان الاشتراكية اعتقادا راسخا بأنه لا يمكن التعجيل بتنمية الدول المحررة حديثا وتحقيق استقلالها الاقتصادى الا عن طريق التخلص بصورة جذرية من العلاقات الاقتصادية غير العادلة الموروثة عن الماضي الاستعمارى . وذلك النهج بالتحديد هو الذى تجلى في ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .

وقد تعرضت البلدان النامية مؤخرا لضغط متزايد من قبل الدول الامبريالية من أجل اجبارها على التخلي عن التحولات الاجتماعية والاقتصادية التقدمية وتخفيض حجم القطاع العام في اقتصاداتها ، واعادة النظر في خططها الوطنية وبرامجها الانمائية ، والغاء التشريعات التي تستهدف حماية صناعاتها الوطنية ، وفتح الباب امام السيطرة غير المحدودة لرأس المال الاجنبي الخاص . ويعتبر ذلك الضغط مظهرا واضحا للاستعمار الجديد في صورته الحديثة ، كما انه ينتهك احكام الميثاق انتهاكا جسيما وبصفة خاصة المواد ١ و ٧ و ١٠ و ١٦ و ٢٤ .

ومن ثم ، من الاهمية بمكان اقامة نظام للرقابة الفعالة على انشطة الشركات عبر الوطنية بهدف الحد من اثرها الضار على العلاقات الدولية والتنمية . ويعد الاقتراح الشهير بالحزمة المتكاملة لرئيس الدورة الخاصة للجنة الأمم المتحدة المعنية بالشركات عبر الوطنية اساسا واقعيا لانهاء العمل في اعداد مدونة السلوك للشركات عبر الوطنية . ويمكن ان يشكل اعتماد هذه المدونة خطوة هامة نحو تنفيذ الاحكام ذات الصلة لميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .

ان البلدان الاشتراكية تلتزم التزاما دقيقا بالمبادئ التقدمية للميثاق ، وهي تقوم بطريقة عملية بتعزيز تنفيذها . ويتجلى ذلك في تأييدها السياسي للمطالب العادلة للبلدان النامية في كفاحها من اجل تصفية الاستعمار الاقتصادى ، والقضاء على

Digitized by UNOG Library

العلاقات الاقتصادية الدولية القائمة على املاء الشروط والابتزاز والتهديد ،وتطوير التعاون الاقتصادى الدولي العادل المتسع النطاق ، والمفيد اقتصاديا .

وتقدم البلدان الاشتراكية مساعدة شاملة ، بقدر ما تسمح امكاناتها ، الى البلدان النامية في اشكال تعكس هيكلها الاشتراكي ، وقد اثبتت فعاليتها في التطبيق وفقا لما اعترفت به البلدان النامية ذاتها . ويتضح ذلك جليا من الحقائق المتعلقة بتلك المساعدة والتي اشار اليها عدد من البلدان الاشتراكية في الامم المتحدة .

وفيما يتعلق بالمحتويات والاهداف والمبادئ ، فان التعاون بين البلدان الاشتراكية والبلدان النامية في المجالات التجاريةوالاقتصادية والعلمية والتكنولوجية ، يشكل نمطا جديدا من العلاقات الاقتصادية الدولية يتعارض مع النظام الذى فرضته الامبريالية ، والذى يقوم على استغلال الموارد الطبيعية والبشرية لبلدان آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية . ان طبيعة ونمط التعاون القائم بين البلدان الاشتراكية والبلدان المحررة حديثا يتوافقان تماما مع احكام الميثاق ، وخاصة المواد ٤ و ١٤ و ١٨ و ١٩ ، ويمثلان اسهاما اساسيا للبلدان الاشتراكية من اجل تنفيذ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، ونحو اعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية على اساس عادل ومنصف .

ان المساعدة المقدمة من البلدان الاشتراكية تعمل على تعزيز التغيرات الهيكلية التقدمية في اقتصادات البلدان النامية ، وتمثل اسهاما اساسيا في تحقيق استقلالها الاقتصادى . وعن طريق مشاركة البلدان الاشتراكية ومساعدتها ، يتم بناء المئات من المشاريع ، مثل مجالات الصناعة المعدنية والطاقة والتعدين والصناعات الخفيفة ، ونقل التكنولوجيا بشروط ميسرة . وهناك تدريب واسع النطاق للوطنيين .

وتتزايد التجارة الخارجية بين البلدان الاشتراكية والبلدان النامية بصورة مطردة . ان البلدان الاشتراكية تلتزم ، وستلتزم دوما ،في سياساتها التجارية التزاما صارما بمبادئ الميثاق بشأن عدم جواز القيام بأى تمييز في التجارة الدولية وفي المجالات الاخرى للتعاون الاقتصادى . علاوة على الحاجة الى تطوير التجارة الدولية على اساس

Digitized by UNOG Library

المساواة والنفع المتبادل بغض النظر عن الاختلافات في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

لقد أدت زيادة الاتجاهات الحمائية في البلدان الرأسمالية المتقدمة الى اعاقة التجارة الدولية والتعاون الاقتصادى باكمله بصورة خطيرة ، كما ادى الى ذلك ايضا استخدام البلدان الامبريالية لمختلف انواع العقوبات والحظر . فبالرغم من المنع الصريح في المادتين ١٦ و ٣٢ من ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية لاستخدام الضغط الاقتصادى لتحقيق اهداف سياسية نجد ان استخدام العقوبات والابتزاز والمقاطعة وغيرها من وسائل القسر الاقتصادى قد اصبح منتشرا على نطاق واسع . وفي هذا الخصوص ،فان القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتيها الثامنة والثلاثين ، والتاسعة والثلاثين والتي تنصب على مسألة استخدام التدابير الاقتصادية كوسيلة للقسر السياسي والاقتصادى ضد البلدان النامية قرارات لها أهمية خاصة شأنها في ذلك شأن القرارات التي تستهدف تدعيم الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، مثل ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، والتي تسعى الى معارضة استخدام تلك التدابير لممارسة الضغط على البلدان النامية أو التدخل في شؤونها الداخلية . وتدل حقيقة ان العديد من البلدان الامبريالية قد صوتت ضد تلك القرارات ، على ان سياسة العقوبات والمقاطعة هي جزء من استراتيجية سياستها الخارجية . وهذا ليس انتهاكا خطيرا لميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية فحسب ، بل لميثاق الأمم المتحدة .

ويعتبر تعاون البلدان النامية في نطاق مجلس التعاضد الاقتصادى اسهاما هاما نحو تنفيذ الميثاق . لقد اقامت البلدان الاشتراكية نمطا جديدا للتكامل الاقتصادى الدولي يعتبر نموذجا للتعاون المتبادل المنافع والعادل حقا بين جميع البلدان . ان وحدة الاهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية لتلك الدول تتيح للبلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى امكانية التحرك بنجاح نحو حل جزرى لمجموعة كاملة من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية . وقد بدأت مرحلة جديدة من التكامل

Digitized by UNOG Library

الاقتصادى الاشتراكي في مؤتمر القمة الاقتصادى للبلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى ، الذى حدد المجالات الاساسية للتعاون الاقتصادى المتبادل خلال الاجل الطويل . وكما اكد الاعلان الذى اعتمد في ذلك الاجتماع بتحديد المجالات الاساسية التي ستلقى مزيدا من التقدم في تدعيم التعاون الاقتصادى والعلمي والتكنولوجي بين البلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى فان :

" التنفيذ المتسق للقرارات التي اعتمدت في الاجتماع يمكن ان يوفر زخما جديدا وهاما لمتابعة التنمية المتسقة لاقتصادتها ولتعاونها المتبادل نظرا لمكانة الاشتراكية وقوة جذبها ، وأن يعزز تعزيز اوثق وأشمل وحدة البلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى التي هي وحدة قائمة على تماثل المصالح الطبقية الاساسية والعقيدة الماركسية اللينينية " .

Digitized by UNOG Library

(السيد كرافتس ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

ان توتر الحالة السياسية الدولية الراهنة وقيام الدول الامبريالية بتمزيق العلاقات الاقتصادية العالمية ، والافتقار الى التقدم الحقيقي نحو اعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية على أسس عادلة وديمقراطية ، كل ذلك قد زاد أكثر من أهمية ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .

وقد أكد البيان الختامي الصادر عن اجتماع برلين الذى عقدته مؤخرا لجنة وزراء خارجية الدول الاطراف في معاهدة حلف وارسو على ان الدول المشتركة في ذلك الاجتماع قد أدانت سياسة القوة التي تنتهجها الامبريالية ، كما أعربت عن تضامنها مع الشعوب وتأييدها لها التي تناضل من أجل حريتها وتدعيم استقلالها ومن أجل تقدمها الاجتماعي والاقتصادى ، كما أحاطت الدول المشاركة في الاجتماع علما بالدور الهام الذى تقوم به حركة بلدان عدم الانحياز في الكفاح من أجل القضاء على خطر الحرب وايقاف سباق التسلح والتوصل الى نزع السلاح وتحسين العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية . كما أعربت عن معارضتها لاى شكل من أشكال السيطرة والاستغلال تقوم به الدول .

وتعتقد البلدان الاشتراكية ان مهمة الاستعراض الشامل الذى سيجرى عام ١٩٨٥ لميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية في عام ١٩٨٥ هي تعزيز القضاء على العقبات من أجل التنفيذ الفعال لاحكام الميثاق والقيام بكل جهد ممكن لضمان تنفيذ المبادئ التقدمية الواردة في الميثاق والساعية الى تحقيق تحسينات جذرية في مجال العلاقات الدولية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نظرا لبرنامج العمل الحاشد الذى ينتظرنا في جلسة مساء اليوم ، ينبغي ان تستكمل هذه الجلسة المكرسة للاحتفال هذا الصباح . ولهذا أناشد الممثلين ان يوجزوا في كلماتهم قدر الامكان .

واقترح أيضا ، اذا لم يكن هناك اعتراض ان تقفل قائمة المتكلمين الآن .

تقرر ذلك .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أدعو الآن صاحب السعادة السيد هنرى جودا ممثل سورينام ، الذى سيتكلم بالنيابة عن دول أمريكا اللاتينية .

السيد جودا (سورينام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نحتفل اليوم بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد الجمعية العامة للامم المتحدة لميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية في الجلسة العامة ٢٣١٥ بتاريخ ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ . وأود بوصفي رئيسا لمجموعة امريكا اللاتينية لشهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ أن أسجل الملاحظات التالية في هذه المناسبة الرسمية .

تنص المادة ٣٤ من هذا الميثاق على ما يلي :

" يدرج بند عن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية في جدول أعمال الجمعية العامة لدورتها الثلاثين ، وفي جدول أعمال كل خامس دورة بعدها . وبهذه الطريقة يتحقق النظر في تنفيذ الميثاق ، بصورة منهجية وشاملة تشمل التقدم المحرز وأية تحسينات او اضافات قد تصبح ضرورية ، ويتم اصدار التوصيات بالتدابير المناسبة في هذا الشأن . وينبغي عند اجراء هذا النظر ان يؤخذ في الاعتبار تطور جميع العوامل ، الاقتصادية والاجتماعية والقانونية وغيرها ، المتصلة بالمبادئ التي يقوم عليها هذا الميثاق ومقاصده " . (القرار ٣٢٨١ (د - ٢٩) ، الفصل الرابع) .

غير ان الجمعية العامة في قرارها ٣٧/٢٠٤ الصادر في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ ، قد طلبت من الامين العام تقديم تقرير عن تنفيذ ذلك الميثاق لينظر فيه المجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته العادية الثانية في عام ١٩٨٤ .

وقبل النظر في تنفيذ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، فمن الضرورى والمفيد ان نقوم باستعراض موجز للخلفية التي اقترح فيها اصدار ذلك الميثاق وطور واعتمد .

في عام ١٩٧١ أعرب الرئيس المكسيكي لويس أتشفيريا عن الرأى القائل بأن معاناة العالم النامي يمكن ان تخف عندما تقنن أمم العالم حقوق وواجبات الدول . وقد توصل

Digitized by UNOG Library

الى توافق في الآراء بشأن ذلك الموضوع مع البرازيل وشيلي وقد وافقت مجموعة امريكا اللاتينية على تلك الوثائق قبل الدورة التخطيطية الثالثة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية التي عقدت في سنتياغو بشيلي عام ١٩٧٢ . وقد بحثت الدورة الثالثة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية فكرة الرئيس أتشفيريا وشكل فريق عامل لاعداد مشروع ميثاق لعرض النسخة النهائية منه على الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة . وقد طلب الى الفريق العامل بأن يرتكز الى المبادئ التي اعتمدها مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الاولى والى الاقتراحات التي قدمت الى المؤتمر في الدورة الثالثة والى اعلان ليما والى مبادئ ميثاق الجزائر والى وثائق عقد التنمية الثاني . وبعد التغلب على كثير من المشاكل ، وبعد ولاية مطولة ، طلبت الدورة التاسعة والعشرون للجمعية العامة من الفريق العامل تقريرا ختاميا .

وفي ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ اعتمدت الجمعية العامة ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية في قرارها ٣٢٨١ (د - ٢٩) .

ماذا كان أثر ذلك الميثاق ؟ وما هو التقدم الذى أحرز منذ ذلك الحين ؟

في رأينا ان ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية قد أكد بشكل خاص سيادة الدول وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي والمساواة في الحقوق وتعزيز العدالة الاجتماعية الدولية وامتناع الدول عن محاولة السعي الى الهيمنة وخلق مناطق النفوذ . واعتبرت حكوماتنا ومازالت تعتبر ذلك الميثاق وسيلة كافية لتحقيق تنمية متوائمة للمجتمع العالمي وللحفاظ على السلم والامن الدوليين .

ولكن في المحصلة النهائية يبدو ان الميثاق قد ظل دون تنفيذ بوجه عام . واذا استعرضنا أسس العلاقات الاقتصادية ، وحقوق وواجبات الدول كما حددها الميثاق ، لا يمكن الا أن نصاب بالاحباط . فما زالت تدخلات تحدث في الشؤون الداخلية للدول وما زال الاكراه الاقتصادى جاريا في كثير من أنحاء العالم ، مما يهدد السيادة والسلامة

Digitized by UNOG Library

الاقليمية والاستقلال السياسي والاقتصادي للدول . ولم تسو حتى الآن المنازعات سلميا في كثير من الحالات ولا تنفذ الالتزامات الدولية في معظم الحالات بنية صادقة .

ويوضح الامين العام في تقريره المقدم للجمعية العامة عن تنفيذ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ضمن جملة أمور :

" منذ اعتماد ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية . . . ، احرز تقدم كبير فيما يتعلق بتخفيض التعريفات التجارية ، . . . الا انه حصلت بموازاة هذا التقدم زيادة ملحوظة في الحمائية التي أصبح تركيزها اكثر تحديدا ، وأصبح نطاقها اكثر اتساما بالطابع القطاعي ، كما أصبح أثرها أكثر تمييزا بوجه عام . ويبدو الآن ان الحمائية ليست موجهة فقط للدفاع عن الاسواق المحلية بل أيضا ، الى السيطرة على الاسواق الاجنبية بواسطة تقديم الاعانات للصادرات . . . وترك نمو الحمائية وهياكلها القائمة أثرا كبيرا على التجارة لا سيما على صادرات البلدان النامية " . (A/39/332 ، الفقرة ٦) .

ومن المعترف به على نطاق عام الآن ان الحمائية تضر بشكل خاص بتجارة وتنمية البلدان النامية وانه لا ينبغي اللجوء الى مثل تلك التدابير الا كحالة من حالات الطوارئ لضمان ازالة العوائق امام التجارة .

وينظر الى الحمائية بوصفها عقبة هامة تعترض سبيل تنفيذ أحكام الميثاق . ونرى نحن مجموعة امريكا اللاتينية ان الحمائية السافرة او المستترة القائمة في العالم الآن قد انزلت ضررا بليغا باقتصاداتنا .

Digitized by UNOG Library

ان الضغط الذى تفرضه الاسعار المخفضة للمواد الخام والسلع الاساسية ، والزيادة المفرطة في اسعار الواردات التي تعطى في معظم الاحيان بدولار الولايات المتحدة القوى ،والقروض اللازمة للتنمية وخدمة الديون ونفقات استهلاك الديون ، كانت أكبر مما نحتمل وأصابت اقتصاداتنا بضرر كبير . ومعروف الآن على نطاق واسع ان ميزان التجارة الخارجية في امريكا اللاتينية الذى كان به فائض سجل ما يربو على ١٣ بليون دولار امريكي في عام ١٩٨٠ ، قد تحول في عام ١٩٨٢ الى رصيد سلبي بأكثر من بليون دولار امريكي .وبالمقارنة بالسنوات السابقة يتضح ان اسعار ١٤ منتجا من ١٨ منتجا من سلع التصدير الرئيسية لهذه المجموعة من الدول قد انخفضت في عام ١٩٨٢ بمقدار الربع . وفي نفس الوقت ، يصل اجمالي قيمة ديون امريكا اللاتينية الى ثلاثة أضعاف قيمة صادرات هذه المنطقة .

اما فيما يتعلق بالنظام المعمم للافضليات ، فقد اتفق بعد استعراض ما قامت به اللجنة الخاصة المعنية بالافضليات على ان اهداف النظام المعمم للافضليات لم تتحقق تماما ، وان هذا النظام ينبغي ان يستمر بعد الفترة الاولية . وبالرغم من ان كمية المعاملات التجارية التي تنفذ بمقتضى النظام المعمم للافضليات قد ازدادت ، فانها لا تزال تمثل أقل من ربع قيمة الواردات الخاضعة للنظام الجمركي التابع للبلدان المقدمة للافضليات من البلدان المنتفعة . وفي رأينا ان هذا النظام ينبغي ان يوسع ويحرر .

اما فيما يتعلق بالنظام النقدى الدولي ، فقد بين تقرير الامين العام ان المشاكل الاقتصادية الحادة التي واجهتها البلدان النامية خلال الفترة قيد الاستعراض كانت ترجع بشكل كبير الى أصل خارجي وتنسب جزئيا الى اعمال نظام لم تلعب البلدان النامية دورا كبيرا في وضعه واعماله . واذا أريد احداث تغيير في هذا الصدد ، فيتحتم ان تلعب البلدان النامية دورا أكبر في عملية صنع القرار التي تقوم بها المؤسسات المالية المتعددة الاطراف . ويبدو ان هذا يتحقق الى حد ما ، لكن ليس الى القدر المرضي لمجموعتنا .

لقد انكمش حجم المعونة المقدمة الى العالم النامي في السنوات القليلة الماضية ، بل في الحقيقة ألقت عليها قروض البنوك الخاصة ذات اسعار الفائدة المرتفعة بظلال قاتمة.

Digitized by UNOG Library

الا ان الموارد المالية التي تقدم من خلال المؤسسات المالية المتعددة الاطراف قد زادت بسرعة في الاعوام الثمانية الواقعة في الفترة من عام ١٩٧٤ الى ١٩٨٢ . وفي رأينا ان هذه المؤسسات بدأت تتحرك في الاتجاه الصحيح باتخاذها لزمام بعض المبادرات الايجابية . وبامكانها - بل في الواقع ينبغي لها - ان تلعب دورا هاما حفازا في التمويل الانمائي في المستقبل القريب . لذا ، ينبغي توسيع قاعدة مواردها ، اذ قابلت - لسوء الطالع - عملية اعادة تغذية هذه المؤسسات عقبات وأوجه نقص كثيرة .

بصفة عامة ، يمكن ان نعلن ان مجموعة البلدان النامية التي ننتمي اليها قد أحرزت قدرا من النجاح في تحويل ملكية منشآت الانتاج الى بلداننا . ويبدو ان مفهوم اقامة المشروعات المشتركة مفضل في بعض الحالات ، خاصة في الانتاج ، وبالتأكيد عندما تسيطر على الخبرة قوى خارجية ، وعندما تكون الاسواق موجودة بالخارج . لذا ، فلا يزال بامكان الشركات عبر الوطنية ان تمارس السيطرة الفعالة على المنشآت المحلية . لكن في الواقع قد احرز بعض التقدم في هذا القطاع . ومن الباعث على التشجيع ان العديد من بلداننا قد استطاع ان يكفل ، عن طريق تدابير عامة او تدابير فردية ، اسهام فروع الشركات عبر الوطنية التي تعمل في بلداننا حقا في التنمية الوطنية . ان متطلبات الاداء والنقل الفعال للتكنولوجيا هي في حالات عديدة ممارسات موحدة تقريبا . ومن المفهوم اننا نتيجة لذلك سوف نهتم بشكل أكبر باعداد مدونة للسلوك بشأن الشركات عبر الوطنية .

ليس في نيتنا ان نناقش كل نواحي الميثاق في هذا الوقت . فقد ابرزنا بعض النواحي التي احتاجت في رأينا ، ايلاء اهتمام خاص اليوم . ومجموعة امريكا اللاتينية تؤكد من جديد تأييدها للميثاق الذي يهدف الى اعادة هيكلة النظام الاقتصادي الدولي القائم ، لاحلال العدالة والتنمية والسلم والاستقرار في العالم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لسعادة هانز فرنر لوتنشلاغر ، ممثل جمهورية المانيا الاتحادية ، رئيس مجموعة دول اوروبا الغربية ودول أخرى .

Digitized by UNOG Library

السيد لوتنشلاغر (جمهورية المانيا الاتحادية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني ان اتكلم باسم مجموعة دول اوروبا الغربية ودول أخرى .

ان الذكرى السنوية تتيح القاء نظرة لاستعادة الاحداث الماضية ونظرة الى المستقبل على حد سواء ، أيا كان الذى سيؤرخ لتاريخ العلاقة بين الشمال والجنوب في السبعينات فانه سيشدد بالتأكيد على ١٢ كانون الاول/ديسمبر عام ١٩٧٤ ، بوصفه تاريخا بارزا اذ يتيح لنا ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية الذى اعتمد في ذلك التاريخ سجلا موجزا للمفاهيم التي أرشدت شركاءنا من العالم الثالث في الحوار بين الشمال والجنوب الذى كان لهذه المفاهيم أثر عليه . ولا يكون من الامانة ان نمر مرورا عابرا على حقيقة اننا لم نتمكن جميعا من قبول الميثاق بكل اجزائه . الا انه جدير بالاحترام بوصفه تعبيرا عن الارادة السياسية لغالبية الدول الأعضاء .

فهو ، بوصفه معلما على الطريق ، يبرر نظرنا الى الشوط الذى قطعناه منذ عام ١٩٧٤ في الحوار بين الشمال والجنوب ولا يمكن لاحد أن ينكر اننا حققنا سويا تقدما هاما بشأن المسائل الموضوعية وكذلك بشأن سبل وطرائق اجراء الحوار . وربما كانت البلدان النامية والمتقدمة النمو لا تزال لديها اختلافات في وجهات النظر . لكن الاستعداد للتعاون اصبح الاساس لاعمالنا وخاصة في منظومة الامم المتحدة . وأبلغ دليل على ذلك هو اننا نستطيع اليوم ان نتخذ تقريبا جميع القرارات ذات الصلة بالعلاقة بين الشمال والجنوب بتوافق الآراء . وقد تجلى ذلك بصورة مقنعة في حالة الاعلان الخاص بالحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا الذى اصدرناه منذ بضعة أيام .

كما سبق ان ذكرت ان هذا الاحتفال يدعونا أيضا الى التطلع الى المستقبل . فالتقدم المحرز في السنوات العشر الماضية لا يبرر أى رضا عن الذات . اذ تعددت مشاكل البلدان النامية ، بل ان الصورة الاجمالية أصبحت أكثر تعقيدا . ومع ذلك ، فلا زال تحدى المجتمع الدولي لها على ما هو عليه دون تغيير . لقد بدأنا نفهم ان التكافل ليس شعارا أجوف . واذا أردنا ان نسيطر على المشاكل الملحة التي تواجهنا واذا أردنا ان نتغلب على الفقر

Digitized by UNOG Library

والجوع والبؤس فلا بد لنا ان نعمل بصورة مشتركة . فالاجراء المشترك هو وحده الذى يقربنا من هدفنا المتمثل في المشاركة الدائمة والحقيقية بين الشمال والجنوب وهو هدف نلتزم جميعا بتحقيقه . ان التقدم المحرز في السنوات الاخيرة ينبغي ان يشجعنا على الاستمرار في السبيل الذى نسلكه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لسعادة سعود بن سالم بن حسن العنسي الذى سيتكلم نيابة عن الدول العربية .

Digitized by UNOG Library

السيد العنسي (عمان) : نيابة عن المجموعة العربية التي يتشرف وفد بلادي بتمثيلها لهذا الشهر ، يطيب لنا ان نشارك العالم اليوم في احتفالـه بالذكرى العاشرة لميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية . فقليلة هي المناسبات التي نحتفل بها في الأمم المتحدة بانجازات ايجابية في مسار عملها الذى يمتد قرابة أربعين عاما . فمعظم بنود أعمال الأمم المتحدة تتصل عادة بنزاعات أو حـروب أو خلافات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ومناسبة اليوم هي نقطـة مميزة وايجابية بالفعل في مسار عمل منظمتنا الدولية حيث نحتفل بذكرى مرور عشـر سنوات على اعلان ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، ونتدارس معا ما تـم تحقيقه ، وما كان ينبغي تحقيقه في هذا المجال .

ان اقرار الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين لميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية بموجب قراريها ٣٢٠١ (د ـ ٦) و ٣٢٨١ (د ـ ٢٩) ، هو في حقيقة الأمر اقرار بأهمية وعظمة ميثاق الأمم المتحدة ذاته ، هذا الميثاق الذى يهدف في المقام الأول وبشكل أساسي الى صيانة السلم والأمن الدوليين وتحقيـق التعاون الدولي من أجل حل المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبشريـة فهذا الميثاق يستلهم في ديباجته المبادئ السامية والعظيمة التي وردت في ميثـاق الأمم المتحدة الذى نعتز به جميعا .

ان النظام العالمي بجوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحدة واحـدة ، ومن الصعب تجزئتها ، فاذا ما اصيب اى جزء من هذا النظام بأى خلل فان الأجـزاء الأخرى تتداعى تحت تأثير هذا الجزء السلبي . والنظام الاقتصادى في هـذا المجال له بالتأكيد نفس الدور ، فاذا ما استقام هذا النظام استقامت معه النظـم الأخرى . فهل هناك من احد يتوقع ان يشهد العالم استقرارا في المجال السياسي والاجتماعي في غياب نظام اقتصادى يقوم على العدل والتفاهم بين دول العالـم

Digitized by UNOG Library

جميعها ؟ وهل يمكن للانسان في اى بقعة من بقاع العالم ان يعيش منفردا باستقراره الاقتصادى في الوقت الذى يموت فيه أخوه الانسان في بقاع اخرى في العالم عطشا وجوعا ؟

ان ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية جاء من أجل تكريس مبدأ العدل في المجال الاقتصادى ، كما جاء يعكس بشكل عميق النظام الاقتصادى الدولي الجديد الذى تسعى الدول النامية بشكل حثيث لتحقيقه مراعاة لتطور جميع العوامل الاقتصادية والاجتماعية والقانونية وغيرها من العوامل ذات الصلة بالمبادئ التي يقوم عليها الميثاق وحقيقة الغرض منه ، من أجل تحديد انسب الاجراءات للتنفيذ ، ولا يجاد حلول دائمة للمشاكل الخطيرة ، وبالذات تلك التي تعاني منها البلدان النامية الأعضاء في الهيئة الدولية . هذه الدول التي تهفو الى اليوم الذى تشهد فيه ثمار عمل متواصل وحوارا ايجابيا مع الأطراف المعنية الأخرى .

ما من شك انه لا أحد يجادل في اهمية هذا الموضوع الذى يأتي في اعقاب حقبة طويلة استغلت فيها موارد وثروات دول العالم الثالث التي تجد نفسها الآن امام حقائق جديدة وأوضاع اقتصادية مستجدة تتطلب منها مزيدا من العناية والجد كي لا تفوتها الفرصة . ان النظام الاقتصادى الجديد لا يخدم الدول النامية وحدها ، بل هو في نفس المستوى يخدم الدول المتقدمة . فتطور وتنامي اقتصاديات الدول النامية سوف يفتح آفاقا ومجالات جديدة يمكن لدول العالم جميعها ، بغض النظر عن نظمها الاقتصادية ، الاستفادة منها على حد سواء .

ان المجموعة العربية التي تنتمي الى الدول النامية والتي تقع بدورها تحت مظلة مجموعة الـ ٧٧ لتشعر بالغبطة والسرور وهي تشارك دول العالم في احتفالها اليوم بالذكرى العاشرة لاعتماد هذا الميثاق ، وتأمل أن تكون هذه الذكرى دافعا لدول العالم جميعها الى مزيد من العمل والي الدخول في حوار بناء تستبعد منه الخلافات الجانبية املا في تحقيق مستقبل أكثر بهاء وسلاما .

Digitized by UNOG Library

السيد مونيوس ليدو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : استجابة لتوصية من جانب المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، تحتفل الجمعية العامة اليوم بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية . وهي بعملها هذا تستعيد لحظة من اعظم اللحظات التي مرت بها حياة المنظمة .

وتلك بالتأكيد مناسبة جديرة بالاحتفال ، ولكنها عمل سياسي أيضا ذو معنى واضح لا يخطأفهمه . والاشادة بهذا الصك الأساسي في العلاقات بين الدول تعني اعادة التأكيد على التزام الأمم المتحدة بالمبادئ التي ادت الى ولادتها ، والتأكيد من جديد على اعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية للمجتمع الدولي .

حقا ان الميثاق تتويج لعملية طويلة من تزايد الوعي بأوجه الظلم العميقة التي رافقت انهاء الاستعمار السياسي ، وأدّت الى تفاقم العلاقات غير المتكافئة بين الدول . ويشكل الميثاق استجابة ملموسة لنهاية الدورة التي بدأت في بريتون وودز ، ولتفكّك النظام الاقتصادى في أعقاب الحرب العالمية الثانية .

ان توسع مجتمع الدول خلال العقود الثلاثة الماضية لم يكن متسقا مع السياسات أو القوانين المعتمدة لارساء الاستقرار والانعاش في فترة ما بعد الحرب. بل على العكس تماما ، حدث تجاهل لمصالح البلدان الناشئة ، واقتصر التقدم على مجموعة صغيرة من البلدان الصناعية . اما التقدم بالنسبة لباقي البلدان فكان هامشيا * .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد غوموسيو غرانيير (بوليفيا) .

Digitized by UNOG Library

لقد اكتشف العالم النامي ان التحرر السياسي لم يقترن بالضرورة بالتحرر الاقتصادى . ومن ناحية أخرى ، أدت عدم مرونة هذا النظام بالاضافة الى المنافسة التي قامت بين الدول الرئيسية على المسرح الاقتصادى العالمي ، الى انتهاك القواعد المتفق عليها ، ونشوء حالة من الفوضى مازالت مستمرة حتى يومنا هذا .

ان المبادرة التي تمثلت في وضع الميثاق ، والجهود التي بذلت لصياغة الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، حدثت في فترة تاريخية واحدة ، وهي ترمي الى نفس الهدف . وانتهت حقبة من النمو المكثف، وغير المتوازن في نفس الوقت ، وكان من الضرورى التعجيل بوضع قواعد التنمية الشاملة المشتركة على أساس الاتفاق المتبادل .

وكان من الضرورى ايضا اعادة هيكلة الاقتصاد العالمي على نحو رشيد وفعال على اساس متطلبات وقدرات جميع البلدان . وكان لابد وان تنعكس التغيرات التي طرأت على الهيكل السياسي في مجتمع الدول على القطاع الاقتصادى ، لكفالة الممارسة الكاملة لسيادتها في اطار نظام ديمقراطي دولي حقيقي .

وبدأت المطالبة بوضع نظام اقتصادى دولي جديد مع بداية الأزمة ، توقعا للكارثة التي نواجهها اليوم . وكان في تجميد قابلية تحويل الدولار الى ذهب في عام ١٩٧١ ، الذى يمثل قاعدة النظام النقدى الدولي ، ايذانا بانهيار النظام القائم ومن ثم ، بدأت التدابير الحمائية ، والاضطراب المالي ، والتضخم العام، والاضطرابات التي حلت بالتجارة الدولية ، وعدم كفاية مستلزمات الانتاج على النطاق العالمي ، مما أدى الى حالة لم يسبق لها مثيل من تركيز الموارد ، وسيادة ظروف لا يمكن قبولها من الفقر والحاجة في غالبية الدول .

وخلال العشرين عاما التي سبقت مبادرة الميثاق ارتفع الانتاج العالمي الى ثلاثة امثاله واقيم الجزء الأكبر من القدرة الصناعية في عالم اليوم . وكان من المفروض

Digitized by UNOG Library

ان تؤدى الثورة العلمية والتكنولوجية لعالم اليوم ، التي اوصلت الانسان الى الفضاء ، والتي تتيح ابادة البشرية في نفس الوقت ، الى الخروج من هذه الازمة الاقتصادية . ولم يكن الأمر يتطلب سوى القليل من الذكاء والتضامن اللذين افتقرت اليهما أقوى الدول .

وكما ذكرت مختلف الوفود في هذه الدورة ، اقترحت المكسيك في ١٩ نيسان/ابريل ١٩٧٢ ، اعداد ميثاق للحقوق والواجبات الاقتصادية للدول ، توقعا لوقوع حدوث الأزمة في امريكا اللاتينية وفي بلادنا ذاتها . لقد ثبت عدم صحة نموذج التنمية القائم على التبعية والقمع في اغلب الأحيان ، ولذلك سعينا من خلال الاصلاحات الديمقراطية والمشاركة العادلة في الاقتصاد العالمي ، للتوصل الى السبل والوسائل التي تمكننا من التغلب على قرون من التخلف ، والدخول في عصر الحكم الذاتي الكامل ، اى في مرحلة جديدة من التحضر .

لقد كان الميثاق تعبيرا وطنيا ، ومشروعا من مشاريع الاصلاح الدولي . وكان عرضا متسقا ومنطقيا قدمته شعوب كادحة الى شعوب مالكة ، اذا جاز هذا التعبير ، يوفر امكانية ابرام تعاقد اجتماعي جديد ، اذا تم احترامه سيتيح للجميع احراز التقدم ، ويحفظ على كل منهم كرامته .

وليس من قبيل المصادفة ان الذى اقترح وضع الميثاق كان بلدا مهددا بالتدخل الاجنبي ، وقد تأكدت تلك التهديدات بالاطاحة الشرسة بنظامه الوطني الديمقراطي . ولا يمكن فصل الكفاح من أجل تحقيق العدالة الاقتصادية عن الدفاع عن حقوق الانسان الاساسية وسيادة الدول والشعوب .

واثناء مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للتجارة والتنمية الذى عقد في سانتياجو في شيلي ، شرعنا في عرض حاجتنا العاجلة الى تعزيز الأسس التشريعية المزعزعة للاقتصاد الدولي . واكدنا من جديد اننا لن نستطيع التوصل ، لا الى نظام عادل ولا الى

Digitized by UNOG Library

عالم مستقر ،ما لم يتم تحديد الحقوق والالتزامات التي تحمي الدول الضعيفة ، وما لم تعط الأسس الديمقراطية التي تقوم عليها منظمتنا - شكلا وتأثيرا ملموسين في مجال العلاقات الاقتصادية .

وقلنا ان عصرنا يتميز بوجود صراع عالمي من أجل التنمية ، لذلك ينبغي لنا ان نتغلب على جميع أشكال الاستعمار أو التبعية وننبذها وقد شجبنا نزعة اللجوء الى المسائل الثانوية للانتاجية والتوظف الناشئة في الاقتصادات الصناعية ، الأمر الذى ترتب عليه افقار غالبية الدول بصورة خطيرة ، واقترحنا اسس اقامة عصر من التعاون الاقتصادى الحقيقي يقوم على المساواة بين الدول ويتوخى مصلحتها العامة .

وتأكدت على مر السنين قيمة وصحة المبادئ التي وضعناها في ذلك الوقت ، وهي التي تم التوصل اليها عن طريق التحليل المتأني والموضوعي للاقتصاد العالمي وتوقعاته المرتقبة ، وبرهنت الاحداث التي وقعت آنئذ ، لمرات عديدة على مدى سلامة مبادرتنا ، ومدى خطأ المعارضة الشديدة التي واجهناها .

لقد تجسدت الصورة التي تنبأنا بها منذ عقد مضى في هذا الشكل الذى بلغت خطورته الحد الذى يجعلنا مضطرين الى الاعتراف الآن بأننا لم نكن في ذلك الوقت نتصور ، انه سيبرهن على صحتها الى هذه الدرجة المخيفة . لقد ظهرت الأزمة الاقتصادية وتم اضفاء الطابع المؤسسي عليها ، باعتبارها ظاهرة عالمية تنتشر بصورة مطردة وتظهر اخطر آثارها في البلدان النامية ، ولكنها لا تستثني اى شعب . والواقع، ان ذلك يرجع أساسا الى خلل هيكلي يبدد على نحو خطير من الامكانات الكبيرة المتراكمة في الطبيعة والقدرات الكامنة في الانسان .

ان توزيع الدخل العالمي على المستوى الاقليمي والفردى يبرهن بشكل لا يقبل الجدل على اغفال المبادئ الاساسية للمنظمة . كما ان الخطر المفروض على بلدان بأكملها نتيجة للتقلبات العشوائية لديونها الخارجية ، والكساد الذى تعاني منه

Digitized by UNOG Library

معظم الاقتصادات ، ومعدلات البطالة ، والاحصاءات المخيفة للجوع والمرض، والانخفاضات المتواترة في مستويات الانتاج العالمي ، كل هذه الأمور ينبغي ان تدفعنا الى الاستجابة بطريقة مسؤولة .

وللأسف ، تمثلت الاستجابة لتلك الازمة الاقتصادية في تصفية المؤسسات التي انشأناها لمواجهة مثل هذه الازمات ، واهمال مبادئ النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، وتجاهل احكام الميثاق الذى نحتفل به اليوم ، والاستهانة بالحوار بين الشمال والجنوب ، وعدم الامتثال لاستراتيجية التنمية الدولية وعدم احترام الالتزام بالمفاوضات الاقتصادية الشاملة ، وتأجيل عقد مؤتمر النقد والتمويل من أجل التنمية ، ورفض مدونة سلوك الشركات عبر الوطنية ، ومقاومة الاعتماد العاجل لتدابير تستهدف تخفيف الآثار الخطيرة للأزمة ، والشلل الذى حل بالتعاون الاقتصادى الدولي ، وممارسة مهنية لمبدأ الثنائية وتخريب مبدأ التعددية عن عمد . هذه حقائق لا تقبل الجدل ، وتقدم دليلا دامغا على استمرار السلوك الذى يفتقر الى الالتزام بما يمليه الضمير .

Digitized by UNOG Library

وقد ازدادت هذه الظواهر تفاقما من جراء التوترات المتكررة بين الشرق والغرب ، اللذين أدى التنافس بينهما من اجل السيطرة على العالم ، علاوة على العواقب التي تفوق التصور لسباق التسلح ، الى جعل كل البلدان في الحقيقة تخضع في صمت للنزعة العسكرية ، وجعل شعوبها رهائن لاقتصاد نووى يهدد بتدمير كل شيء في الغد ، ولا يسمح اليوم الا بنمو ضئيل للغاية .

وقدمت مجموعة الـ ٧٧ الى الجمعية العامة مشروع قرار يتعلق بميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية . وفي هذا المشروع ، الذى أعربنا فيه عن القلق العميق ازاء الوضع الخطير للغاية للحالة الاقتصادية العالمية ، اقترحنا اجراء بحث منهجي شامل بشأن تطبيق هذا الصك ، بغية تحديد أنسب السبل المؤدية الى ضمان سلامته . وسيعهد بهذه المهمة الى لجنة جامعة مخصصة دولية حكومية ، تجتمع لمدة ثلاثة اسابيع في عام ١٩٨٥ . وسيعتبر هذا الاجتماع افضل فرصة لكي نبدأ في عكس مسار الاتجاهات السائدة . ويحدونا وطيد الامل في ان تؤدى الوحدة الاساسية للبلدان النامية التي تعزز مبادىء المنظمة ، الى التغلب على العقبات التي يضعها في طريقنا الاستعمار الجديد الذى لم يعد خافيا على أحد .

ونأمل في ان نتمكن ، بممارسة كل البلدان لاستقلالها ممارسة كاملة ، وبالاعتراف الكامل بالترابط القائم بين اهدافنا ، من بناء مجتمع اقتصادى ، يستفيد من الموارد الطبيعية والبشرية المتوافرة في كوكبنا ويستخدمها بفعالية ، لتحقيق تنمية تقوم على سلم حقيقي ، وهو سلم سيؤدى الى احراز تقدم متكافىء .

ونود ان نشير الى التزام المكسيك كما جاء على لسان رئيس جمهوريتنا ، مغويل دى لا مدريد ، الذى قال :

" لقد أدت الازمة الاقتصادية العالمية الى انهيار النظام الذى قام بعد الحرب العالمية الثانية لتوجيه وتعزيز التوسع في الانتاج . ويتضح ذلك

Digitized by UNOG Library

بشكل جلي في الانهاك الذى حل بالآليات والنماذج التي اعتمدت لهذا الغرض ، والتدهور الذى طال امده في مجال التبادل التجارى والنقد الاجنبي ، وسلسلة الاحداث التي أعقبت ذلك ، والتي تتجلى في عدم التكافؤ والعقبات المتزايدة والتخلف ، وهي أمور تهدد الوضع الاقتصادى المتدهور بعواقب لا يمكن التكهن بها .

" ومن الامور العاجلة ان ننشط القوى المنتجة ، ونزيد امكانية التصدير للبلدان النامية بغية توسيع آفاق التقدم الاقتصادى والاجتماعي في العالم، وتعزيز التعاون الدولي ، وبدء سلسلة من المفاوضات العالمية من أجل التنمية ، والسماح للتكافل بأن يعني المسؤولية والمنفعة لجميع الدول ، حتى يتسنى ان تترجم التنمية الى استقرار ، وان تشكل المصلحة الجماعية لمجتمع الامم . ان هدف انشاء نظام اقتصادى دولي جديد لا يسعى الى تقسيم العالم الى أقطاب متناوئة للتنمية . وهو ليس بمشروع قصرى ، انه عملية تكاملية .

" وفي مجال التعاون الدولي من اجل التنمية نجد احد الاهداف والركائز الاساسية للسياسة الخارجية للمكسيك . ونحن مقتنعون منذ أمد بعيد بأنه لا يمكننا التطلع الى نظام دولي جديد في المستقبل ، يكون اكثر عدلا وانصافا ، الا من خلال ممارسة مسؤولة وواعية لهذا التعاون " .

هذا هو موقف بلدى الثابت في الكفاح الذى لن نتخلى عنه أبدا .

السيد أوراماس اوليفا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تعلق حكومة جمهورية كوبا الديمقراطية أولوية قصوى على ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية كأداة هامة في كفاح البلدان النامية لتحقيق نظام اكثر عدلا وانصافا للعلاقات الاقتصادية الدولية ، في اطار اعلان وبرنامج العمل المعنيين باقامة نظام

Digitized by UNOG Library

اقتصادى دولي جديد . وفي السنوات التي أعقبت اعلان هذه الوثيقة ، تدهورت العلاقات الاقتصادية الدولية بشكل مستمر ، وتردى التعاون الدولي الى أدنى مستوى له في التاريخ . وتؤكد هذه الحالة ، بشكل اكثر قوة من اى وقت مضى ، سلامة الميثاق ، والحاجة الى اجراء تحليل حول الاخفاق في تنفيذه ، من شأنه ان يسهم في تحديد الاسباب التي أدت الى تفاقم الكثير من الظواهر والاتجاهات السلبية التي نشاهدها في الاقتصاد العالمي اليوم .

لقد اعتبر ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية صكا قانونيا قيما لتنظيم العلاقات الاقتصادية بين الدول ، بغض النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية ، وحجمها او مستويات تنميتها . ومن شأن الصلات الوثيقة بين المبادىء الواردة في ذلك الصك وحقائق العالم المعاصر ، وبين الصكوك الاساسية الناظمة لمصير منظمتنا ، بما في ذلك ميثاق الامم المتحدة ، ان تجعل من ذلك الصك وثيقة ذات أهمية فائقة بالفعل ، وتعطيه مدلولا يتجاوز بكثير ظروف الحالة الاقتصادية التي اعتمد في ظلها ذلك الصك .

وقد وضع الميثاق بغرض الاسهام بطريقة حاسمة في التقدم الاقتصادى والاجتماعي للشعوب ، والتعجيل بنموها الاقتصادى والقضاء على الهوة التي تفصل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، علاوة على ازالة العقبات الرئيسية التي تعترض التقدم الاقتصادى للبلدان النامية .

وفي هذا الصدد ، تؤكد ديباجة الميثاق من جديد على الحاجة الى اقامة نظام اقتصادى واجتماعي اكثر عدلا وانصافا ، ولبلوغ هذه الغاية ، يوصي الميثاق بتحقيق نوع جديد من العلاقات الاقتصادية الدولية ، وتشجيع احداث تغييرات في بنية الاقتصاد العالمي ، علاوة على تهيئة ظروف تسمح بالتوسع في التبادل التجارى وتقوية الاستقلال الاقتصادى للبلدان النامية، وتعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية التي تأخذ في اعتبارها الاحتياجات المحددة للبلدان النامية والفوارق التي تفصل بينها وبين البلدان متقدمة النمو في المجال الاقتصادى .

Digitized by UNOG Library

اننا نلاحظ الان بقلق ان العلاقات الاقتصادية الدولية ، بدلا من ان تظهر تقدما نحو تحسين محسوس يعزز تنمية ما يسمى ببلدان العالم الثالث — وذلك وفقا لما جاء في الميثاق — تحيد حيودا جذريا عن هذا الهدف . وبدلا من ان تعزز اعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية لتجعلها اكثر ملاءمة للمصالح والاحتياجات التنموية لما يسمى بالعالم الثالث ، فانها تنزع الى تعزيز الهياكل القائمة غير العادلة وغير المنصفة .

ان فرض تدابير حمائية ، تفاقم منها نهج جديدة تلحق ضررا كبيرا بالمصالح التجارية للبلدان النامية ، وخفض اسعار المواد الخام والسلع الاساسية التي تصدرها هذه البلدان ، بالاضافة الى الزيادة الحادة في اسعار وارداتها واسعار الفائدة العالية على القروض ، وزيادة الانفاق على اهلاك الديون وخدمتها ، وصلت من بين عناصر سلبية اخرى — في السنوات الاخيرة الى مستويات لم يسبق لها مثيل ، واسهمت في حقيقة ان آثار ازمة اقتصاد العالم الرأسمالي اصبحت محسوسة في العالم الثالث بشكل اكثر حدة .

ان تصاعد المديونية الخارجية وخدمتها ، والتدهور الحاد المضطرد في معدلات التبادل التجارى بالنسبة للبلدان النامية ، والصعوبات التي تواجهها تلك البلدان في الوصول الى الموارد ورأس المال والتكنولوجيا لا تعدو ان تكون انعكاسا طفيفا للحالة الحرجة التي تواجهها هذه البلدان .

ان الطريقة التي تطبق بها المبادىء الواردة في ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية يختلف اختلافا جوهريا عن الطريقة التي كانت تطبق بها عام ١٩٧٤ ، لا لأنه قد طرأ تحسن في تطبيقها ، ولكن لان الاخفاق في تطبيقها اصبح الان اكثر سفورا مما كان عليه في ذلك الوقت .

وهكذا لم يحرز اى تقدم في التعاون الدولي الذى دعا اليه الميثاق ، والذى كان من المفترض ان ينفذ في اطار الامم المتحدة . ومنذ عام ١٩٧٩ ، عندما اعتمد

Digitized by UNOG Library

القرار ١٣٨/٣٤ بناء على مبادرة من مؤتمر القمة السادس لبلدان عدم الانحياز بذلت البلدان الاعضاء في مجموعة الـ ٧٧ جهودا دؤوبة ومرنة لضمان بدء مفاوضات شاملة تسهم اسهاما حاسما في التصدى للمشاكل الرئيسية التي تواجهها اقتصادات البلدان النامية ، ولاعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية لتكون عادلة وديمقراطية. والان ، فاننا نجابه منذ خمس سنوات بأعمال تعويقية وتمييزية وغير مرنة في هذا المجال ، تستهدف تغيير صلب طبيعة هذه المفاوضات تغييرا جذريا .

وفي نفس الوقت ، فان المؤتمرات الاقتصادية العالمية ، التي عقدت في اطار منظومة الامم المتحدة والتي كان ينبغي لها ان تسهم اسهاما كبيرا في تنمية ما يسمى ببلدان العالم الثالث ، بما في ذلك مؤتمر الامم المتحدة السادس للتجارة والتنمية الذى عقد مؤخرا ، والمؤتمر الرابع لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومدونة السلوك للشركات عبر الوطنية ، وفحص وتقييم الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث لم يكن لها أية نتائج ملموسة . وعلى العكس من ذلك ، فمن الواضح ان هذه الجهود تصبح اكثر سلبية بمرور الوقت ، وتواجه صعوبات متنامية وعددا متزايدا من العقبات ، بدلا من ان تكون ايجابية ، وان تتجه نحو نظام معقول وفعال للتعاون الدولي .

لقد أشار وفد بلدى عدة مرات الى بعض من الانتهاكات العديدة لأهداف ومقاصد الميثاق من جانب العديد من البلدان الرأسمالية المتقدمة النمو ، وخلال الاعوام العشرة الماضية ثبتت الصلاحية التامة لهذا الصك القانوني كما ثبتت الحاجة الملحة لتنفيذه . ان وفد كوبا يؤيد مشروع القرار ، الذى قدمته مجموعة الـ ٧٧ الى اللجنة الثانية ، والمتعلق بالميثاق اننا نشعر ان من الاهمية بمكان انشاء لجنة حكومية دولية مخصصة جامعة ، تجتمع في عام ١٩٨٥ لفحص تطبيق ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية فحصا دقيقا ومنهجيا ، وذلك لتحديد أفضل الوسائل لتطبيق

Digitized by UNOG Library

الميثاق ، بما يؤدى الى ايجاد حلول دائمة للمشاكل الاقتصادية الخطيرة التي تعاني منها البلدان النامية . لقد بين العقد الذى انقضى منذ اعتماد الميثاق الصلاحية التامة لجميع أحكامه ، والحاجة الى تعزيز جهود المجتمع الدولي لإعمال هذه الاحكام والا فان تنمية الشعوب ستصبح أبعد منالا مع كل يوم يمر ، وسنغرق اكثر فأكثر في هاوية خطيرة لا يمكن التكهن بعواقبها .

وفي الختام اسمحوا لي ان اكرر شيئا مما قاله رئيسنا فيديل كاسترو من على هذا المنبر :

" ان معدلات التبادل التجارى تزداد بعدا عن التكافؤ ، وهي تفقر شعوبنا ، ولابد ان يتوقف ذلك . ان التضخم الذى يصدر لنا يفقر شعوبنا ويجب ان يوقف . ان الحمائية تفقر شعوبنا ويجب ان توقف "

(A/34/PV.31 ، ص ٤٢)

السيد شي كيمي (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : اننا نجتمع اليوم هنا لنحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وهي مناسبة هامة . . ان الوفد الصيني يحدوه امل وطيد في ان يكون لهذا الاجتماع آثار ايجابية ، وان يسهم في تعزيز المفاوضات بين الشمال والجنوب، وان يعزز التعاون الاقتصادى الدولي .

ان ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية الذى اعتمدته الجمعية العامة للامم المتحدة قبل ١٠ سنوات ، وثيقة هامة . اذ ان هذه الوثيقة بالاضافة الى الاعلان وبرنامج العمل المعنيين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، ترسي المبادئ الاساسية لاقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، وتبين سبيل اضفاء الطابع الديمقراطي والرشيد على النمو الاقتصادى العالمي ، والتنمية الاجتماعية لفترة طويلة نسبيا .

Digitized by UNOG Library

وينص الميثاق على ان لكل دولة الحق في ان تختار بحرية نظامها الاقتصادى ، وان تمارس في حرية سيادة تامة ودائمة على مواردها الطبيعية وانشطتها الاقتصادية ، كما ينص حق البلدان النامية في المشاركة على قدم المساواة في العلاقات الاقتصادية الدولية . وانطلاقا من حقيقة ان البلدان النامية في موقف غير موات في النظام الاقتصادى الدولي الراهن ، وذلك نتيجة لخضوعها لسنوات طويلة للحكم الاستعمارى ، وضع الميثاق عددا من المبادىء الاكثر عدالة وانصافا ليسترشد بها في مجال التعاون الاقتصادى الدولي . وتشمل هذه المبادىء منح معاملة تفضيلية للبلدان النامية ، وتحقيق الاستقرار لحصائلها من الصادرات ، وحق كل دولة في ان تستفيد من التقدم العلمي والتكنولوجي ، والحاجة الى تقديم مساعدات انمائية للبلدان النامية .

Digitized by UNOG Library

وتستهدف هذه المبادئ اعادة هيكلة الاقتصاد العالمي واقامة نظام جديد للعلاقات واقامة نظام جديد للعلاقات الاقتصادية الدولية من شأنه تيسير التعجيل بالتنمية الاقتصادية في البلدان النامية ، والسعي لرأب الفجوة الاقتصادية بينها وبين البلدان المتقدمة النمو ، لصالح دعم الرخاء المشترك لكل البلدان ويؤدى كل هذا الى الحفاظ على السلم والاستقرار العالميين ، ويتواءم مع مصالح شعوب جميع البلدان . ومن ثم ، فان المبادئ التي اشرت اليها تظل صالحة وقادرة على البقاء لفترة طويلة من الزمن .

واذ نحتفل بالذكرى العاشرة لاعتماد الميثاق اليوم لا يسعنا الا ان نشير بأسف الى ان الميثاق مازال دون تنفيذ الى حد كبير ، وان التنمية الاقتصادية في البلدان النامية مازالت تواجه بيئة خارجية غير مواتية .

والمنتجات الاولية ، وهي المصدر الرئيسي لعائد التصدير في البلدان النامية قد تأثرت على نحو خطير بالتقلبات العنيفة في السوق الدولي للسلع الاساسية، كما ان معدلات تبادلها التجارى آخذة في التدهور . وتنتهك بعنف مبادئ وقواعد النظام التجارى المتعدد الاطراف ، وتتضاعف التدابير الحمائية . ولم يتم تنفيذ نظام الافضليات المعمم بالكامل نظرا للتدابير المقيدة التي فرضت على تنوع السلع الاساسية وعلى كمياتها .

ان الدول النامية تطالب بتقسيم دولي للعمل يكون اكثر عدالة وفعالية ، بحيث يغير هيكل الانتاج العالمي ويعجل بعملية تصنيعها . ومع ذلك، فلسنوات عديدة لم تسفر المفاوضات بشأن السياسة الحمائية ، والمواءمة الهيكلية عن نتائج ملموسة ، كما ان صياغة مدونة السلوك الخاصة بالشركات عبر الوطنية وكذلك المدونة الدولية للسلوك بشأن نقل التكنولوجيا ظلت لوقت طويل دون انجاز ، ومن جراء هذا فان عملية التصنيع في البلدان النامية تسير ببطء شديد وحتى يومنا هذا فان نصيبها في الانتاج الصناعي الدولي لايزال صغيرا . واذا سمح لهذا الاتجاه ان يستمر لوقت طويل فان احتمال بلوغ هدف ليما سيظل امرا مشكوكا فيه .

وفيما يتعلق بصناديق التنمية ، فان التدفقات الخاصة بالمساعدة الانمائية الرسمية قد ركدت منذ بداية الثمانينات ، واصبحت اقل من نصف الهدف الدولي وهو ٧ر. في

Digitized by UNOG Library

المائة . وعلاوة على ذلك فهناك اتجاه الى التركيز على النهج الثنائي ، وتقليل المساعدة المتعددة الاطراف . ولقد اصبح رأس مال المؤسسات النقدية الدولية اقل من ان يتناسب مع الاحتياجات ، بينما اصبحت شروط الحصول على ائتمانات وقروض من تلك المؤسسات اكثر تشددا . وقد خفضت القروض الممنوحة من البنوك الدولية الخاصة تخفيضا جذريا ، وارتفعت اسعار الفائدة على قروض البنوك ارتفاعا فاحشا . ونتيجة لذلك ووجهت الدول النامية بنقص خطير في الاموال اللازمة للتنمية . وقد صاحب العوامل التي اشرت اليها انخفاض في عائد الصادرات ، وزيادة في السعر الحقيقي للفائدة ، ومبالغة في تقييم بعض العملات الرئيسية ، مما ادى الى ارتفاع حاد في المديونية الاجنبية للبلدان النامية، فقد ارتفعت هذه المديونية من حوالي ١٦٠ بليون دولار امريكي منذ عشر سنوات الى ما يزيد عن ٣٠٠ بليون دولار امريكي اليوم . وفي ١٩٨٣ زادت التدفقات الخارجة المتمثلة في الفوائد التي تدفعها الدول النامية عن صافي التدفقات الداخلة المتمثلة في القروض .

وباختصار فان الميثاق ظل دون تنفيذ الى حد كبير طوال السنوات العشر الماضية ولم يحدث اى تغيير اساسي في العلاقات الاقتصادية الدولية غير الرشيدة او العادلة. ولقد ادت الازمة الاقتصادية الاخيرة بوجه خاص الى زيادة ضعف موقف كثير من البلدان النامية في الاقتصاد العالمي ، وبذلك جعلت الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العالمي اكثر وضوحا لقد اصبح نموها الاقتصادى راكدا واتسعت الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة . ولا يمكن لهذا الامر الا ان يسبب قلقا بالغا للمجتمع الدولي . وفي الدورة الحالية للجمعية العامة ذكرت عدة بلدان الاسباب الرئيسية للافتقار الى التقدم في تنفيذ الميثاق ، والتدابير التي ينبغي اتخاذها . وهنا ايضا نود ان نتقدم بملاحظاتنا واقتراحاتنا .

ومن الصحيح ان هناك اسبابا محلية للمصاعب الاقتصادية الخطيرة في البلدان النامية . ومع ذلك فان هذه المصاعب ترجع الى حد كبير الى سوء الاداء الهيكلي في الاقتصاد العالمي . ويجب ان تتحول العلاقات الاقتصادية الدولية لتتماشى مع الخطوط

Digitized by UNOG Library

التي اشار اليها الميثاق والوثائق الاساسية بشأن اقامة نظام اقتصادى دولي جديد . واذا اخفقنا في اتخاذ تدابير اصلاحية لازالة سوء الاداء هذا فان البلدان النامية ستظل لسنوات طويلة تواجه معدلات نمو منخفضة او ركود ، وستقع في دوامة عميقة من المديونية وقد تتعرض حتى لأزمة بقاء . وسيجعل هذا من العسير على الاقتصاد العالمي ان يستعيد حيويته .

ان بدء المفاوضات العالمية هو في نهاية الامر اداة هامة تستحق المحاولة من جانب المجتمع الدولي اثناء قيامه بانشاء نظام اقتصادى دولي جديد . ونأمل ان تعيد الدول المتقدمة النمو الرئيسية التي مازالت تتخذ مسلكا سلبيا ازاء هذا الامر، النظر في مواقفها وفي نفس الوقت نعتقد ان المجتمع الدولي لا ينبغي ان يظل قانعا بمجرد اصدار اعلانات عن المبادئ ، او ان ينتظر في سلبية . وعليه بدلا من ذلك ان يعجل باعتماد مجموعة من التدابير الشاملة المترابطة العملية والفعالة بهدف تقديم المساعدة الحقيقية للبلدان النامية لحل مشاكلها الملحة ، واستعادة قوة الدفع لتنميتها .

والامم المتحدة تتيح افضل موقع لاجراء الحوار بين الشمال والجنوب، وللتعاون الاقتصادى المتعدد الاطراف وفي السنوات الاخيرة ضعف دور هذه المنظمة الى حد ما وهو امر ليس في مصلحة تنفيذ الميثاق . ونأمل ان تقوم دولة رئيسية متقدمة النمو بتغيير موقفها الحالي وتسهم في تعزيز اختصاص الامم المتحدة في اصدار القرارات وتنفيذها في المجال الاقتصادى .

لقد بذلت جمهورية الصين الشعبية جهودا لتنفيذ الميثاق وستواصل بذلها لهذه الجهود . ان الصين بلد اشتراكي نام يتبع مبدأ الحفاظ على الدور الرائد للاقتصاد المخطط الذى يكمله تنظيم السوق ، وسياسة الانفتاح على العالم الخارجي . وقد اقامت علاقات تجارية مع ١٧٤ بلدا ومنطقة على اساس من التكافؤ والمنفعة المتبادلة ، وهي تعزز بنشاط تعاونها الاقتصادى مع البلدان النامية الاخرى . وبنهاية ١٩٨٣ ساعدت الصين ٧٦ بلدا ناميا على بناء اكثر من ١٣٠٠ مشروع ، وارسلت اكثر من ١٨٠٠٠ مهندس وفني الى تلك البلدان .

Digitized by UNOG Library

ان الصين تحترم سيادة البلدان المتلقية للمعونة ومن ثم فهي لا تربط اية قيود سياسية مما تقدمه لها من معونة ، وتمنحها قروضا باسعار فائدة منخفضة او بدون فوائد وتنقل اليها من التكنولوجيات ما يتلاءم وظروفها المحلية بغية مساعدتها على النهوض باقتصاداتها الوطنية . وتتبع الصين نهجا ايجابيا حيال الحوار بين الشمال والجنوب وتدعو الى تعزيز التعاون الاقتصادى بين البلدان النامية والمتقدمة النمو على اساس احداث تغيير تدريجي ومستمر في العلاقات الاقتصادية الدولية الجائرة وغير المتكافئة. ونحن على استعداد لان ننضم الى البلدان الاخرى ولا سيما البلدان النامية في بذل مساع دؤوبة بغية تطبيق الميثاق واقامة نظام اقتصادى دولي جديد وانعاش الاقتصاد العالمي .

السيد غولوب (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انقضت عشرة اعوام منذ اعتماد ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية وهي فترة قصيرة نسبيا ولكنها كافية للتدليل على ان مرور الزمن لم يسفر الا عن تعزيز جدوى الميثاق واهميته وتندرج هذه الوثيقة في عداد منجزات الامم المتحدة وهي تسطر اسطع صفحات تاريخها . انها رؤية للعالم الذى نتطلع اليه جميعا .

وبالرغم من ان الميثاق يتناول حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، فانه يشمل بالضرورة وبحق مبادئ العلاقات الدولية ويعالجها من زاوية اوسع . ذلك ان جميع قطاعات العلاقات الدولية متشابكة ومترابطة . ولا يمكن تعزيز التقدم في العالم والتعجيل به الا بالعمل المشترك ، وكثيرا ما يصعب جدا التنويه بما تحققه التدابير والاجراءات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها كل منها على حدة ، من انجازات في مجال تعزيز العلاقات الدولية بصفة عامة وفي بعض المجالات ومنها المجال الاقتصادى على وجه الخصوص .

ان الجزء الاستهلالي من الميثاق يقرر ان مقصد الميثاق الاساسي هو التشجيع على اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ينبني على الانصاف والمساواة في السيادة والتكافل والمصلحة المشتركة والتعاون فيما بين الدول بصرف النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية.

Digitized by UNOG Library

ولا يمكن بلوغ هذا الهدف بالاقتصار على بذل الجهود في المجال الاقتصادى وحده . ومن ثم يقوم الميثاق على مجموعة من المبادئ التي تنظم حسبما نص فيه صراحة، العلاقات بين الدول في المجالين الاقتصادى والسياسي وفي غيرهما من المجالات. ولذا فان مبادئ وسيادة الدول وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي وضعت بحق على رأس القائمة . وتليها مبادئ اخرى منها مبدأ التعاون الدولي من اجل التنمية الذى يرد صراحة او ضمنا في العديد من وثائق الامم المتحدة الاخرى وفي مقدمتها ميثاق الامم المتحدة .

وفي سياق الحقوق والواجبات الاقتصادية تتخذ هذه المبادئ مقصدا ومغزى خاصين اذ انها تعبر عن التعهد التام الذى تتسم به الشروط الواجب الوفاء بها بغية احراز تقدم اقتصادى واجتماعي ملموس في العالم .

ان ميثاق واجبات الدول وحقوقها الاقتصادية موجه نحو المستقبل شأنه في ذلك شأن غيره من الوثائق ، فهو يتوخى تطلعات تقدمية وبعيدة المدى في اهم ميادين العلاقات الدولية . وربما كان يغفل بعض حقائق العالم الذى نعيش فيه . وبالرغم من انه لم يحظ بتأييد عالمي فاننا مع ذلك مازلنا نرجع اليه لنسترشد به ونواصل العمل بعزيمة اكبر مستلهمين روحه .

ويعد التمسك بروح الميثاق ضروريا اليوم اكثر مما كان عليه في اى وقت مضى نظرا لتردى العلاقات في العالم على نحو خطير وما ترتب على ذلك من نشوب ازمات حادة وصراعات ومنازعات ونشوء حالة حرجة في الاقتصاد العالمي ولا سيما في البلدان النامية فضلا عن الحالة المأساوية السائدة في قارة افريقيا .

وتحدونا الرغبة في ان تغتنم هذه المناسبة للاسهام في زيادة الوعي بضرورة التغلب على تلك الاتجاهات السلبية عن طريق الشروع في مفاوضات بناءة داخل اطار الامم المتحدة وتنفيذ مقرراتها التي يحتل ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية مكانة بارزة بينها .

ان جميع المبادرات الخلاقة والهامة تبرز على السطح حينما تقتضي الظروف ذلك وعندما تتوافر القوى القادرة على تجسيدها والاضطلاع بها وترجمتها الى واقع ان عاجلا

Digitized by UNOG Library

او اجلا . ويعد الميثاق الذى نحتفل بالذكرى العاشرة لاعتماده تأكيدا اخر لهذه الحقيقة البسيطة ولكنها مع ذلك حقيقية تاريخية .

ان كل ذلك لا ينتقص ما يتحلى به السيد لويس اتشفيريا من نفاذ بصيرة وحنكة سياسية بل على النقيض يؤكدهما ، فهو كرئيس للمكسيك كان صاحب فكرة الميثاق وهو الذى صاغ مفهومه ومازالت بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية هي المصدر الطبيعي الذى ينبع منه الميثاق والحصن الذى يدافع عنه . بيد انه يحظى ايضا بتأييد بعض البلدان النامية التي نأمل ان تتعاظم مساندتها له في المستقبل مادام الامر يتعلق بالمصالح المشتركة للمجتمع الدولي بأسره .

السيد بيريز غويريرو (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ان الاحتفال بالذكرى العاشرة لاعتماد ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية يعد حدثا ذا اهمية كبرى بالنسبة للمجتمع الدولي والامم المتحدة التي تمثله . وقد انبثق هذا الميثاق عن مبادرة رئيس المكسيك في الدورة الثالثة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية المعقودة في سانتياغو ، شيلي ، عام ١٩٧٢ . وكان لي شرف دعوة الرئيس اتشفيريا لتولي رئاسة هذا المؤتمر . ولقيت المبادرة السعيدة تأييدا واسع النطاق واعتمد القرار ذو الصلة مع بعض التحفظات التي ابدتها قلة من البلدان الامر الذى كثيرا ما يحدث عندما توجه الدعوة في الامم المتحدة الى انتهاج موقف تقدمي وذلك في هذه السنوات التي تشهد عملية الانتقال نحو نظام اقتصادى دولي جديد اكثر عدلا وانصافا .

وعلى اثر العمل المضني الذى اضطلع به مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية اعتمدت الجمعية العامة الميثاق ، وهو يشكل اسهاما بالغ الاهمية في تنظيم العلاقات الاقتصادية التي كانت تحمل بوادر الكثير من عدم استقرار .

وبعد انقضاء عشرة اعوام نجد البشرية تجابه حالة من العسر الشديد والمعاناة تحاول بعض الدوائر حجبها . بيد ان ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية مازال

Digitized by UNOG Library

يشكل اسهاما لا ينكر في النظام الاقتصادى الدولي الجديد . انه صك يجب ان يصمد امام كل تلك التقلبات . انه جزء من القانون الدولي ولن يمكن تدعيم هذه المكانة الا بالتحرك التقدمي - الذى توقف الان من الناحية العملية - صوب اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، الامر الذى يخلصنا الى الابد من اوجه الظلم التي تحيق بنا .

Digitized by UNOG Library

ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح لعالم ينجرف بالفعل على غير هدى، أن يستمر في التعرض لتطورات ناتجة عن انهيار نظام عفا عليه الزمن . ولا بد أن نضمن ، سواء من وجهة نظر شاملة أو قطاعية ، بأن الأمم المتحدة ــ عندما تدرك البلدان الأكثر قوة اقتصاديا أن ذلك من مصلحتها ومن مصلحة جميع البلدان الأخرى ــ ستكون قادرة ، دون مزيد من التردد والتذبذب ، ولكن دون تعجل لا مبرر له أيضا ، على اتخاذ المسلك الايجابي الذى توضحه حاجاتنا ومصالحنا المشتركة .

ويوفر لنا ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية مساعدة كبيرة في القيام بتلك المهمة الصعبة التي لا يمكن الاستغناء عنها .

السيد بلتشكو (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : يؤيد الوفد السوفياتي تماما البيان الذى أدلى به هنا ممثل جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية نيابة عن البلدان الاشتراكية المعنية . ونود ، بدورنا ، أن ندلي بنقاط اضافية قليلة .

لقد سعت الدولة السوفياتية بلا كلل ، خلال وجودها الطويل ، الى اتباع سياسة خارجية تستهدف ، طبقا لكلمات فلاديمير الييتشي لنين ، تحقيق : "علاقات دولية تتبع لجميع القوميات المضطهدة أن تتخلص من نير الامبريالية" .

وكان اعتماد ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية مرحلة هامة في كفاح القوى التقدمية في العالم ، من أجل تحسين العلاقات الاقتصادية الدولية ، واضفاء الطابع الديمقراطي عليها . وقد تسنى ذلك نتيجة للجهود المتسقة والمشتركة التي بذلتها الدول الاشتراكية والدول النامية للتخلص من النظام القديم ، واقامة نظام اقتصادى دولي عادل جديد . لقد توافقت السنوات الأولى القليلة من وجود الميثاق مع عملية الانفراج الدولي ، وكانت هناك آفاق مواتية بالنسبة لنجاح تنفيذه . بيد أن السياسة التي اتبعتها القوى الإمبريالية ، وبصفة خاصة الولايات المتحدة ، في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات ، وهي السياسة المتمثلة في التراجع عن الانفراج وتصعيد سباق التسلح ، والسعي الى التفوق

Digitized by UNOG Library

العسكرى وفرض نظمها على الشعوب الأخرى ، قد أدت الى توقف تلك العملية الرامية الى تحسين الظروف الدولية ، وألحقت ضررا بالغا بالهيكل البازغ للعلاقات الاقتصادية ذات النفع المتبادل بين الدول ذات النظم الاجتماعية والاقتصادية المختلفة . ونتيجة لذلك ، فان التقدم في تنفيذ أهداف الميثاق كان محدودا للغاية .

وفي السنوات الأخيرة ، قامت الدول الامبريالية ، وبصورة متزايدة ، بانتهاك المبادئ الأساسية للعلاقات السياسية والاقتصادية الدولية انتهاكا صارخا ، عن طريق اتباع سياسة الابتزاز واملاء الشروط وما يسمى بالعقوبات الاقتصادية . وتعتبر الامبريالية مسؤولة عن انتشار التوتر السياسي الى مجال العلاقات الاقتصادية الدولية ، مما أدى الى عواقب وخيمة بالنسبة لامكانات اضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الاقتصادية العالمية.

وتتورط بعض البلدان النامية وبصورة متزايدة عن طريق الدوائر الغربية العدوانية في التصاعد الذى حدث مؤخرا في سباق التسلح ، والذى فرضته تلك الدوائر ، وقد كان لذلك تأثير سلبي على حالة العلاقات الاقتصادية الدولية .

لقد أكد الاتحاد السوفياتي دوما على الأهمية الأساسية للصلة المتأصلة بين نزع السلاح والتنمية من أجل نجاح عملية تحسين العلاقات الاقتصادية الدولية . وتؤكد الرسالة المتعلقة بتلك المسألة والتي وجهها السيد جروميكو وزير خارجية اتحاد الجمهورية الاشتراكية السوفياتية الى الأمين العام للأمم المتحدة في ١٨ أيار/مايو ١٩٨٤، ما يلي :

" ويؤدى ازدياد سباق التسلح الى مفاقمة تشوه العلاقات الاقتصادية الدولية وزعزعتها واضعاف احتمالات اعادة تشكيلها على أساس مبادئ عادلة وديمقراطية ، وايجاد نظام اقتصادى دولي جديد خال من الاستغلال واملاء الشروط " . (A/CN.10/57/Add.10 ، ص ١٠)

ان الاتحاد السوفياتي الذى قدم باستمرار مبادرات هامة في ميدان نزع السلاح ، يسعى الى اعتماد تدابير واقعية لكبح سباق التسلح ، بما سيمكننا من زيادة الموارد المخصصة للتنمية بصورة كبيرة ، بما في ذلك موارد البلدان النامية .

Digitized by UNOG Library

ان البلدان النامية ، التي تعتبر مشاكلها الاقتصادية نتيجة مباشرة للسياسات الاستعمارية والاستعمارية الجديدة التي تنتهجها الدول الامبريالية ، لا تزال تعاني من العواقب الوخيمة للأزمة التي يتعرض لها الاقتصاد الرأسمالي اليوم . ويكفي القول بأن مشكلة الدين قد يصعب حلها نظرا للاستنزاف الضخم للموارد المالية من البلدان النامية بواسطة الشركات عبر الوطنية التابعة للبلدان المتقدمة النمو . ونتيجة لتلك الظاهرة، بلغت الخسائر الصافية للبلدان النامية في النقد الاجنبي خلال الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٢ وحدها ، حوالي ٢٠٠ بليون دولار ، طبقا لمجموعة الـ ٧٧ .

وقد تفاقمت الحالة لأن الدول الغربية تجاهلت بعض أحكام ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، مثل حق جميع الدول في الاشتراك بصورة متساوية في عملية وضع القرارات على الصعيد الدولي ، لحل المشاكل العالمية الاقتصادية والمالية والنقدية (المادة ١٠) ، وتسهيل نقل التكنولوجيا المتطورة الى البلدان النامية (المادة ١٣ ، الفقرة ٢) ، ومد البلدان النامية بالمساعدة دون أية شروط تنتقص من سيادتها (المادة ١٧) .

وبصورة عامة ، شهدنا في السنوات الأخيرة ، تشددا واضحا من جانب البلدان الغربية الرئيسية في الشروط السياسية والاقتصادية لا في مجال المساعدة الانمائية فحسب بل بالنسبة لجميع مجالات العلاقات الاقتصادية . واستغلالا للحالة الاقتصادية الخطيرة في الدول الفتية ، عقدت الدوائر الامبريالية عزمها على اجبار البلدان النامية على التخلي عن التأييد الذى تقدمه هيئات الأمم المتحدة للمطالب التقدمية لحركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ ، من أجل اعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية . وبسبب موقف البلدان الغربية ، أعيقت جميع المبادرات الاقتصادية الأساسية للبلدان النامية .

وفي تباين واضح مع تلك السياسة التعويقية التي تتبعها الدول الامبريالية ، قدم الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الأخرى ، وستواصل تقديم التأييد السياسي للبلدان النامية في الجهود التي تبذلها من أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادى ، واضفاء الطابع

Digitized by UNOG Library

الديمقراطي على العلاقات الاقتصادية الدولية . وبفضل ذلك التأييد على وجه التحديد ، تمكنت الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة من اعتماد قرارات هامة لتطوير الأحكام التقدمية لميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية . وأشير بوجه خاص الى تلك القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة في الدورة الثامنة والثلاثين والدورة التاسعة والثلاثين ، المتعلقة بالتدابير الاقتصادية التي تتخذ كوسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية ، وتلك المتعلقة بتدابير بناء الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية .

Digitized by UNOG Library

وقد بين الاعلان الصادر عن اجتماع القمة الاقتصادية للبلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى أنه :

"في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية ، تتطلب الحياة قيام تعاون بين جميع البلدان على قدم المساواة ، يعود عليها بالمنفعة المتبادلة . وبدون ذلك لا يمكن ايجاد أسس مادية مستقرة لتعزيز وتعميق الانفراج ".

ويؤيد الاتحاد السوفياتي بصورة نشطة وثابتة اقتراح البلدان النامية الداعي الى عقد جولة من المفاوضات الشاملة في اطار الأمم المتحدة تمشيا مع قرار الجمعية العامة ١٣٨/٣٤ ، وهو الاقتراح الذى يعمل الغرب على تخريبه .

ان سياسة الاتحاد السوفياتي المستمرة القائمة على تحقيق التنمية الشاملة للتعاون التجارى والاقتصادى والعلمي والتكنولوجي مع البلدان النامية تعد اسهاما هاما صوب تنفيذ أهداف الميثاق . وقد أضفت بلادنا على تلك السياسة طابعا مؤسسيا وجعلتها سياسة للدولة ، وهي تشكل نمطا جديد من أنماط العلاقات الاقتصادية الدولية .

والحقائق المحددة المتعلقة بحجم وشكل مساعداتنا الاقتصادية للبلدان النامية معروفة جيدا . وفي هذا المجال ، يواصل الاتحاد السوفياتي تقديم أكثر مما يقدمه أى بلد رأسمالي متقدم النمو . وسيواصل الاتحاد السوفياتي بحسم السعي من أجل تنفيذ المقررات التقدمية التي تتخذها الأمم المتحدة في مجال اعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس ديمقراطي عادل ، ولا سيما أحكام ومبادئ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .

السيد كوروما (سيراليون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مضت اليوم عشر سنوات منذ اعتمدت الجمعية العامة ببصيرة نافذة ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، بناء على مبادرة من حكومة المكسيك ، وكان مقصد الميثاق حينذاك وحتى الآن ، هو تعزيز السمة القانونية والملزمة للعلاقات الاقتصادية الدولية ، والانتقال بالتعاون الاقتصادى من نطاق حسن النية ووضعه على أسس قانونية بتحويل مبادئ التضامن المقدسة بين البشر الى مجال العلاقات بين الدول .

Digitized by UNOG Library

وأنه لاشادة بالبصيرة النافذة التي تتحلى بها هذه الجمعية، ان أهداف الميثاق ، ولا سيما التشجيع على اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يقوم على الانصاف والمساواة في السيادة والتكافل ، والمصالح المشتركة والتعاون بين جميع الدول ، وخاصة في المجال الاقتصادي ، لا تزال صالحة حتى اليوم مثلما كانت عندما أعلنت لأول مرة منذ عشر سنوات مضت . وثمة دعوة واضحة أخرى تتضمنها تلك الوثيقة ، هي تلك التي تنادي باقامة نظام اجتماعي اقتصادي عادل ومنصف ، عن طريق اجراء تغييرات هيكلية في الاقتصاد العالمي ، واتخاذ تدابير أخرى تأخذ في الحسبان الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية .

ويتيح لنا الاحتفال بذكرى اعلان ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية فرصة لكي نحدد كم من أهدافه تحقق ، اذا كان ذلك قد حدث ، وكم منها لم يتحقق ، لكي نضع استراتيجيات جديدة لضمان تنفيذ تلك الأهداف .

ومما يقلق ويؤسف وفد سيراليون ، لدى استعراضه للموقف الراهن ، أن يجد أن أهداف الميثاق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ظلت ، بعد عشر سنوات من اعتماده ، دون تحقيق في مجملها ، بل ان المناخ الاقتصادي لكثير من بلداننا يبدو اليوم أكثر قتامة مما كان عليه عندما اعتمدت تلك الوثيقة منذ عشر سنوات مضت . ان فشل المجتمع الدولي في الارتفاع الى مستوى تحديات وآفاق الميثاق يرجع جزئيا الى الظروف الاقتصادية الحالية القاسية التي تؤثر الآن على معظم بلداننا، تهدد وجودنا ذاته .

ويتمثل الواقع الصارخ لحالة افريقيا اليوم في ملايين البشر الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية والأمية والفقر المدقع . وخلال الأعوام القليلة الماضية عانت اقتصادات البلدان الافريقية من انخفاض حاد في نمو وناتج السلع والخدمات . وقد تفاقم هذا الاتجاه ، الذي ظهر فعلا في السبعينيات ، خلال السنوات الثلاث الماضية ، مما أدى الى معدلات متدنية للنمو أو الى ركود تام . والنتيجة هي تدهور خطير في مستويات المعيشة المزعزعة أصلا ، والى انتشار المجاعات ، والتآكل الواسع النطاق للهياكل الصغيرة والحيوية ، بل وتدهور البيئة أيضا .

Digitized by UNOG Library

ويرجع ذلك التدهور الى أسباب كثيرة متنوعة . أهمها الانكماش العالمي الحاد الأخير الذى كان له أثر مدمر على الاقتصادات والامكانات الانتاجية لكثير من البلدان الافريقية ، والرفض العنيد لشركائنا في التجارة لدفع أسعار عادلة ومجزية لسلعنا الأساسية وموادنا الخام ، وهو ما دعا اليه الميثاق . وفضلا عن ذلك مازال نظام التجارة الدولي يتطلب من البلدان النامية أن تتفاوض بشأن الأسعار التي تتلقاها مقابل موادها الخام وسلعها الأساسية ، بينما عليها أن تدفع الأسعار التي تتزايد باستمرار ، والتي يحددها المصنعون لنفس السلع والمواد الخام . وبذلك يكون من المحتم أن ينجرف أضعف أطراف النظام الى حافة الافلاس .

وفيما يتعلق بافريقيا فقد ساعد على تفاقم تلك العوامل أقسى جفاف عانت منه القارة خلال هذا القرن ، والذى نجم عنه انخفاض مضجع في انتاج الغذاء ، وما ترتب على ذلك من مجاعات نجمت عنها خسائر كبيرة في الأرواح البشرية .

ان أزمة الدين الحادة في العالم الثالث ، ولا سيما في بلدان أمريكا اللاتينية شغلت المجتمع الدولي على مدى العامين الماضيين . وتعرقل الظروف غير المواتية المقترنة بتلك الديون الانتعاش الاقتصادى والتنمية في كثير من البلدان المتضررة .

ومن الواضح ، في ضوء ضخامة وحدة المشكلات التي بينتها لتوى ، أن الشعوب الافريقية لن تستطيع وحدها أن تحول دون حدوث الانهيار الاقتصادى الوشيك الذى يهدد الكثير من بلدانها الفقيرة ، كما أنها لن تستطيع وحدها أيضا تنفيذ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية . واذ نعترف بضرورة أن تواصل حكوماتنا تحمل مسؤولياتها عن رفاهنا ، فاننا من جهة أخرى ، نتوقع من المجتمع الدولي ، في اطار روح التضامن ، وبما يؤكد التكافل المتبادل القائم بيننا ، أن يساعدنا على تفادى الكارثة التي تحدق الآن بالقارة الافريقية .

وعلى المجتمع الدولي بصفة خاصة أن يتصدى لمشكلة استمرار معدلات التبادل التجارى المناوئة ، التي تنزل الكوارث بكثير من اقتصادات العالم الثالث بوجه عام . وفي هذا الصدد ينبغي النظر الى اصلاح المؤسسات المالية القائمة ، وتخفيض أسعار الفائدة الحالية المعجزة، وتحرير التجارة العالمية — كما يطالب الميثاق — على أنها ضرورات حتمية.

Digitized by UNOG Library

وفضلا عن ذلك ، يرى وفد سيراليون أننا لا يمكننا أن نؤكد بما فيه الكفاية ، في سعينا لايجاد حلول للمشاكل المتعددة الجوانب التي تواجه القارة الافريقية اليوم ، على أهمية تكثيف التعاون الاقتصادي في اطار المؤسسات المتعددة الأطراف والمتخصصة، ولا سيما البنك الدولي ، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي . وينبغي أن تمنح تلك المؤسسات مزيدا من الدعم المالي ، وأن تزود بالموارد الضرورية التي تمكنها من الاضطلاع بمهامها بشكل أكثر فعالية .

Digitized by UNOG Library

ان مايتوخاه الميثاق من حل للمشاكل الاقتصادية الحقيقية التي تواجه البلدان النامية اليوم، والتوصل الى توزيع عادل ومنصف للموارد، يجعل الميثاق اليوم مناسبا تماما من حيث التوقيت، وذا صلة أكثر من أي وقت مضى.

والى أن يحين الوقت الذي نستطيع فيه البدء في حل بعض المشاكل الاقتصادية التي تواجه البلدان النامية اليوم، سيظل أثر هذه الوثيقة محدودا، بما يتعارض تماما وارادة الغالبية العظمى لأعضاء المجتمع الدولي.

لذا، فان ما نحتاج اليه هو استجابة سخية وشجاعة وخلاقة لتنفيذ أحكام الميثاق، حتى نستطيع سويا ايجاد حل دائم لمشاكلنا الاقتصادية متعددة الأوجه.

السيد أوت (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد أعرب السفير فلاديمير اليكسيفتش كرافتس الممثل الدائم لجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية، في البيان المشترك للبلدان الاشتراكية، عن موقف الجمهورية الديمقراطية الالمانية ازاء ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية وحيال تنفيذه. وأود أن أشير الى ذلك البيان مؤكدا أن هذه "الماغنا كارتا" للعلاقات الاقتصادية الدولية، التي اعتمدت منذ عشرة أعوام لا تزال هامة للغاية وصالحة تماما كما كانت دوما. وهذا الميثاق هو احدى الوثائق الاساسية للعلاقات الاقتصادية الدولية التي تعرّف - وفقا لميثاق الامم المتحدة - المعايير الاساسية والمهام والمبادئ التوجيهية لانشطة الامم المتحدة في المجال السياسي الاقتصادي. وفي هذا الصدد نود أن نشيد بالمبادرة والانشطة البناءة التي قامت بها المكسيك، والتي أدت بصورة أساسية الى اعتماد ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية.

ان المشاطرة الفعالة للجمهورية الديمقراطية الالمانية في صياغة القرار ٣٢٨١ (د - ٢٩) لعام ١٩٧٤، وهو القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة بأغلبية ساحقة، الى جانب الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد، واللذين اعتمدتهما الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة كانت احدى الخطوات الاولى التي اتخذتها الدولة الالمانية الاشتراكية في المجال الاقتصادي السياسي في اطار الامم المتحدة.

Digitized by UNOG Library

ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، وفقا لسياستها الموجهة صوب حماية السلم ، وصوب التقدم الاجتماعي ، بذلت كل الجهود الممكنة لترجمة الميثاق الى ممارسة فعلية في العلاقات الاقتصادية الدولية . ان المساواة الكاملة ، واحترام السيادة ، وعدم التمييز ، والمنفعة المتبادلة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، هي المبادئ التي تميز طابع علاقات الجمهورية الديمقراطية الالمانية بالدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة وبصفة خاصة البلدان النامية . ويتمثل الجزء الرئيسي لهذه السياسة في التضامن والتأييد اللذين تقدمهما الجمهورية الديمقراطية الالمانية لتلك البلدان ، في كفاحها العادل من أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادى والتقدم الاجتماعي .

لقد تم اعتماد ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية في وقت كانت فيه عملية الانفراج الدولي في أوجها مما ييسر أيضا من اتخاذ زمام عدد من المبادرات الهامة الاخرى في المجال السياسي الاقتصادى في اطار الامم المتحدة .

وفي الوقت نفسه يتبين من مجريات الامور في العقد الماضي ، أنه يتعين قطع شوط طويل بين اعتماد الصكوك الدولية التقدمية وتنفيذها بالكامل مع ما ينطوى عليه ذلك من عقبات كبرى ينبغي التغلب عليها . فالمسلك الاستعمارى الذى ينحو الى المواجهة وتكديس الاسلحة انما يقوض فرص تحقيق المبادئ المنصوص عليها في الميثاق . ان العقبات المصطنعة التي تنجم عن مثل هذه السياسة في العلاقات الاقتصادية الدولية والتهديد بالمقاطعة الاقتصادية أو تنفيذ هذا التهديد والحظر والعدوان الاقتصادى الى جانب غيره من التدابير غير المشروعة دوليا ، انما تتناقض مع أهداف الميثاق ، ولا بد من استبعادها وعدم اللجوء اليها كوسائل لتحقيق غايات سياسية . ان ما نحتاج اليه بنفس القدر هو تدابير بناء الثقة في العلاقات الدولية ، بما فيها العلاقات الاقتصادية الدولية . ومثل هذه الخطوات لا غنى عنها ، شأنها في ذلك شأن التدابير الفعالة لوقف سباق التسلح والشروع في نزع السلاح ولا سيما في المجال النووى .

Digitized by UNOG Library

ان هذه الجوانب الموضحة في ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية هي التي استرشد بها وزراء خارجية الدول الاعضاء في معاهدة وارسو في اجتماع لجنتهم الذى عقد ببرلين في أوائل كانون الاول/ديسمبر . ويذكر البلاغ الرسمي الصادر عن هذا الاجتماع بالمقترحات التي قدمتها الدول الاعضاء في معاهدة وارسو الى الامم المتحدة منذ اعلان براغ السياسي الصادر في كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ لوضع وتعزيز سياسة لنزع السلاح ، ولحماية السلم ، ولضمان التعاون الدولي السلمي المتكافئ . ومن بين هذه المقترحات، تلك المقدمة من جانب الدول الاعضاء في معاهدة وارسو ،والرامية الى اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، والموجهة ضد سياسة التدخل في الشؤون الداخلية للدول وكل الاعمال الرامية الى تقويض النظم الاقتصادية الاجتماعية في دول أخرى . لقد أكد الوزراء ، فضلا عن ذلك ، على أن تطبيق قيود تمييزية في العلاقات الاقتصادية وأى نوع آخر من الضغط ، يتنافى مع المبادئ الأساسية للعلاقات فيما بين الدول .

وقد يكون من قبيل المصادفة أن يتزامن الاحتفال بالذكرى العاشرة لاعتماد ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية مع اجتماع لجنة وزراء خارجية الدول الاعضاء في معاهدة وارسو . ولكنه ليس من قبيل المصادفة أن يكون مضمون البلاغ المنبثق عن الاجتماع ، وهو أحدث وثيقة للدول الاشتراكية ، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية متماثلين تماما فيما يتعلق بالمهام والاهداف ، وذلك لان كليهما نابع من الرغبة في تقديم اسهام فعّال صوب التعايش السلمي بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة .

ولا يساورنا أى وهم في أن تنفيذ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية والكفاح من أجل اقامة علاقات اقتصادية دولية متكافئة وذات فائدة متبادلة ، سوف يواجهان في المستقبل بمقاومة شديدة . فالخبرة المكتسبة على مدى الاعوام العشرة الماضية ، أكدت أن التقدم على طريق تطبيع العلاقات الاقتصادية الدولية واعادة تشكيلها ، لا يمكن تحقيقه الا بالعمل المشترك بين جميع القوى المحبة للسلم

Digitized by UNOG Library

والمناهضة للامبريالية في العالم . وقد اثبتت الانشطة التي اضطلعت بها الامم المتحدة في المجال السياسي الاقتصادي خلال العقد الماضي أنه في معرض التصدي للمشاكل الكبرى والمعقدة التي تواجهها البشرية اليوم ، ليس هناك من بديل معقول للتعاون السلمي المتكافئ ذي المزايا المتبادلة فيما بين الدول .

Digitized by UNOG Library

ان الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ينبغي أن تكون حافزا لكل الاطراف المعنية لمضاعفة جهودها نحو تنفيذ المبادئ التقدمية ومعايير العلاقات الاقتصادية الدولية المجسدة في تلك الوثيقة .

وسوف تظل الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، كما كانت في الماضي ، راغبة وعلى استعداد لكي تسهم في تحقيق هذه الغاية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بذلك نكون قد اختتمنا الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٢٠

Digitized by UNOG Library